النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء ٥ اكتوبر ٢٠٠٥ العدد (٢٨) | Wed. 5 Oct. 2005 No. (28) | 30 ريالاً | 12 صفحة

كامبل: التحدي الأصعب ينتظر المرأة العربية في موقع القرار

■ الكويت - سعادة علاية:

حذر ليسي كامبل -مسؤول المعهد الديمقراطي للشؤون الدولية في منطقة الشرق الأوسط- من مضاعفات سلبية على مشاركة المرأة العربية سياسياً في مواقع القرار؛ لأن أي خطأ ترتكبه سيوظف ضد مشاركتها.

التتمة في الصفحة ٤

إطلاق أكثر من ٤٠٠ من أنصار الحوثي والجزائية تواصل المحاكمات

■ «النداء» - متابعات:

فيما أعلنت مصادر رسمية في صعدة عن اطلاقها سراح قرابة ٢٥ شخصاً، الأسبوع الماضي، ممن وصفتهم بالمغرر بهم والمتأثرين بأفكار الحوثي، استفادوا من عفو الرئيس المعلن بمناسبة اعياد الثورة اليمنية في ٢٥ سبتمبر الماضي، أشارت مصادر أخرى في صنعاء لموقع "٢٦سبتمبرنت" إلى أن المستفيدين حتى الآن بلغ عددهم ٤٠٤ أشخاص من اتباع الحوثي من اجمالي ٧٠٠ شخص يقدر أنهم سيستفيدون من العفو.

إلا أن الموقع الالكتروني العسكري، اورد على لسان مصدر قضائي تأكيداً على استمرار المحكمة الجزائية المتخصصة في إجراءات محاكمة أفراد خلية صنعاء المتهمة بإلقاء القنابل على سيارات تابعة لوزارة الدفاع، والتخطيط للقيام بأعمال تخريبية في أمانة العاصمة.

وجاء تصريح المصدر لينفي ما تناقلته وسائل الاعلام المحلية والدولية من توقف المحاكمة بعد عفو الرئيس، ومطالبة رئيس المحكمة بقرار العفو الخطي من رئيس الجمهورية عبر وزارة الشؤون القانونية.

المصدر الرسمي ذاته أوضح في تصريح نشره موقع "سبتمبر نت" المقرب من الرئاسة، أن العفو الرئاسي لن يشمل الحق الخاص، والمطالبات الشخصية، مشيراً إلى أن ما سيتم تطبيقه على أفراد الخلية هو العفو العام فقط.

التتمة في الصفحة ٤

ضابط أمن سياسي يعتدي على مدرس في المعهد الوطني

كان أستاذ علم الاقتصاد بالمعهد الوطني للعلوم الإدارية -صنعاء- منهمكاً في الحديث في قاعة مكتظة بالطلبة عندما هاجمه عقيد في الأمن السياسي باحثاً عن ابنته.

طرق العقيد الباب، فاعتذر له الدكتور أمين ناجي، لأنه لم ينه المحاضرة. عاود الرجل الطرق بشدة، وفيما همَّ الأخير بإعداد كرسي ليجلس عليه الأول انتظاراً لابنته، وقع.. الاعتداء.

اختارت الطالبة الوقوف في صف والدها المعتدي، فشوهدت وهي تحمل كرسياً حاولت ضرب مدرسها به!!

عشرة أيام مضت على الاعتداء، ولم تتحرك الأجهزة الأمنية والسلطات لمساءلة العقيد والتحقيق معه.

ولا جديد في القضية غير أن رمضان قطع الإضراب الذي بدأه مدرسو المعهد، السبت الماضي، احتجاجاً على ما حدث.

ماذا يعني اعتداء ضابط أمني على مدرس أمام الطلبة، في قاعة المحاضرات؟ يتعدى الأمر إحتقار التعليم، وتقوية أنياب رجال الأمن، إلى تكريس الهمجية، والإفراط في إهانة الناس، الذين يفترض أنهم مواطنون تتولى أجهزة الأمن ومنتسبوها، حمايتهم لا فرد العضلات وممارسة أعمال الفتوة عليهم.

اجتمع أعضاء هيئة التدريس، الثلاثاء قبل الماضي، لمناقشة القضية، فطالبوا العمادة اتخاذ اجراءات بينها تحرير رسالة للأمن السياسي، وفصل الطالبة.

عميدة المعهد تلكأت: ثلاثاء أربعاء، خميس، جمعة، ثم لم تحضر السبت إلى المعهد، رغم إلتزامها بقراءة وتجهيز مسودة الرسالة التي اقترح المجلس العلمي توجيهها لقيادة الأمن السياسي بشأن ما أقدم عليه العقيد مجاهد الفيل.

نفذ المدرسون الإضراب احتجاجاً على تَغيُّب العميدة التي يؤكد كثيرون أنها عملت على تراجع اداء المعهد التعليمي والإداري إلى الحضيض.

لوحت العميدة خديجة الهيصمي للمدرسين بالرسالة المفترضة، التي قالت أنها أوصلتها، السبت الماضي، إلى الأمن السياسي، دون أن تمكنهم من الإطلاع عليها. وقد افترض أحد أعضاء هيئة التدريس ساخراً، أن الهيصمي شكرت في رسالتها، الأمن السياسي والفيل على الاعتداء الذي تم.

لأن مدرسي المعهد وجدوا أنفسهم في مواجهة عقيدين: مجاهد الفيل وخديجة الهيصمي، تظل مهمة الانتصار لهَيْبة المعهد ودوره.. ضعيفة.

والحاصل أن افتقاد هؤلاء المدرسين لثقافة نقابية حقوقية، سيكون العامل الأبرز في تمرير حادثة الاعتداء.

إن أبسط أمي في قرية نائية لن يفكر في تقديم شكوى لجلاده. (ماذا ينتظر مدرسو المعهد الوطني من الأمن السياسي؟).

الفتوات كثر، وكل واحد سيأخذ نصيبه "دكماً" و"رفساً" وربما "سحبة".

يتبع جهاز الأمن السياسي رئاسة الجمهورية، لهذا فمخاطبة رئيس الجمهورية والضغط بالإضراب والاعتصام أمام دار الرئاسة كان أجدى وأسلم.

تصرفات كهذه لمنتسبي الأمن السياسي تسيء لرئيس الجمهورية، باعتبار الجهاز تابعاً له.

ليس من المنطقي حل القضية بذبح ثور و"تهجير" المعهد والدكتور أمين، وليس من الجيد لغالب القمش أن "يسكت" ويتجاهل ما جرى.

بين إعلان الرئيس انسحابه، وسلاسة انتقال السلطة

معارضة حائرة

■ كتب - عبد الحكيم هلال:

● صالح

● نعمان

● اليدومي

بعد شهرين ونصف تقريبا من إعلان الرئيس علي عبد الله صالح، منتصف يوليو الماضي، عدم ترشيح نفسه لانتخابات الرئاسة القادمة (سبتمبر ٢٠٠٦م) ألا أن أحزاب المعارضة، إلى جانب مجموعة من السياسيين المحليين، مازالوا غير قادرين على الجزم بأنه ينوي ذلك فعلا، لا سيما، وأن قيادة الحزب الحاكم ما فتئت تلمح بين الحين والآخر ، إلى أن القرار ليس بيد الرئيس، بل بيد أعضاء المؤتمر، وهو مالم يعترض عليه الرئيس حتى الآن ، إلى جانب عدم تكراره أو تأكيده للقرار، الذي اتخذه بمناسبة مرور ٢٧ عاما على توليه الحكم، في أي من خطاباته اللاحقة.

الفترة التي تبقت للانتخابات الرئاسية القادمة في سبتمبر ٢٠٠٦م ، تصل تقريبا الى أربعة أضعاف الفترة التي مضت على إعلان الرئيس ، وهو ما يجعل الأمر لدى المعارضة ما يزال سابقا لأوانه لاتخاذ قرار نهائي وكشف أوراق المنافسة في الانتخابات الرئاسية القادمة (هذا في حال قررت المنافسة) ولذلك فضلت معظمها البقاء على "كمونها" السياسي؛ الناتج عن الصدمة الأولى التي عبر عنها محمد قحطان، رئيس الدائرة السياسية للإصلاح، ساعة الإعلان الرئاسي..

وقد يبدو منطقيا ما ذهب إليه يونس هزاع، رئيس الدائرة السياسية للمؤتمر الحاكم، حين افترض، في الندوة التي أقامتها منظمة صحفيات بلا حدود، السبت الماضي، «أفاق التداول السلمي للسلطة»، أن المعارضة بانتظار المؤتمر العام السابع لحزبه، والذي سيسفر عن مرشح الحزب الحاكم..

وحتى ذلك الحين فالحجر التي رمى بها الرئيس بحسب تشبيه د. ياسين سعيد نعمان، أمين عام الحزب الأشتراكي، مازالت تبحث عن قاع تستقر فيه..

واذا ما تتبعنا ردود الافعال المختلفة لأحزاب المعارضة الكبيرة، فإننا لن نجد حتى اللحظة أي شكل رسمي واضح، يعبر عن أي منها، من خلال إحدى هيئاته الرسمية المعبرة عنه، فالاشتراكي، كالإصلاح، لم يتبن موقفا رسميا حتى اللحظة، إذ أن الكلمة التي ألقاها أمين عام الحزب سابقاً "مقبل" في مؤتمر الحزب الخامس، ودعى فيها الرئيس الى عدم التراجع عن قراره، اعتبرت رأياً شخصياً، كما ان محمد اليدومي، أمين عام الإصلاح، اعتبر حديثه لموقع الوقائع، المتضمن مباركته لقرار الرئيس، عبارة عن دردشة غير قابلة للنشر..

أما الأحزاب المتوسطة الحجم والصغيرة المنضوية في إطار اللقاء المشترك المعارض مثل الوحدوي الناصري، واتحاد القوى الشعبية تبنيا ترحيباً بقرار الرئيس، الأول عبر تصريحات صحفية لأمينه العام، والثاني عبر بيانه الختامي لمؤتمره الثالث (٢١-٢٢ سبتمبر الماضي) وزاد أن حث الرئيس على عدم التراجع عن قراره، داعياً

التتمة في الصفحة ٤

أمين عام جمعية الأقصى:

لسنا مدرجين في أي قائمة إرهابية وعملنا الخيري مكشوف للجميع

■ «النداء» - خاص:

نفى الدكتور محمد محمد العديل، أمين عام الجمعية الخيرية لنصرة الأقصى الشريف، أي تعامل انتقائي لجمعيته مع الفصائل الفلسطينية، وقال: "إن تعامل الجمعية مع الفلسطينيين يقوم على أساس خيري مع كافة الفصائل التي تقدم مشاريعها الجاهزة للجمعية، شريطة أن تكون مشاريع من صميم عمل الجمعية، والجهة يكون موثوق بها"، نافياً تعامل الجمعية تحت أغراض أو أعمال سياسية، وقال أثناء المؤتمر الصحفي الذي عقده في الجمعية أمس الأول إن الجمعية يدخل في صميم أهدافها التعريف بالقضية الفلسطينية، ودعم صمود الشعب الفلسطيني، نافياً أن تكون الجمعية مدرجة ضمن كشوفات خارجية بخصوص تمويل الارهاب، وقال:"عملنا واضح للجميع وتعاملنا رسمي داخلياً وخارجياً عبر الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وسمعتنا جيدة، لأن مشاريعنا خيرية". وتطرق العديل، بالارقام، لكافة المشاريع الخيرية، من دعم حفاظ القرآن الكريم، وترميم الاقصى، وإفطار الصائم، وكفالة الايتام والاسر الفقيرة، وإعادة بناء المنازل المدمرة، والمشاريع التعليمية، ودعم المخيمات.

● العديل

وقال إن الاهتمام الاكبر ينصب في الاراضي المقدسة نفسها، مشيراً إلى أن دعم المخيمات لا يتجاوز ١٠٪ من الدعم. ونفى أن يكون للجمعية أي استثمارات من شأنها زيادة موارد الجمعية، وقال إن العلماء افتوا بعدم جواز ذلك، مشيراً إلى مدارس الاقصى الاهلية التي كانت احد استثمارات الجمعية إلا أنهم باعوها بعد الفتوى التي اجبرتهم على ارسال كافة الاموال التي تصلهم من الداعمين، نظرا للحاجة الملحة في فلسطين.

وبخصوص أي مضايقات تواجه الجمعية من أي جهة، قال إن علاقة الجمعية بالحكومة اليمنية جيدة وإنها تحظى بكل تشجيع وتقدير من الحكومة اليمنية عبر وزارة الشؤون الاجتماعية، مؤكداً أنهم لم يقوموا بسحب صناديق التبرعات الخاصة بهم، أثناء الحملة التي قامت بها أمانة العاصمة قبل أشهر.

الجمعية الخيرية لنصرة الأقصى الشريف تأسست في اليمن في ٢٩/ ١٢/ ١٩٩٠م، ولها ٣٣ فرعاً في عموم الجمهورية.

صندوق النقد الدولي:

الانتخابات الرئاسية تلقي بالغموض على مستقبل الوضع السياسي اليمني

■ «نيوزيمن»:

أكد صندوق النقد الدولي على ضرورة "التقدم بخطىً حثيثة نحو الإصلاحات في اليمن؛ لضمان بقاء المستوى المتوسط للدعم المالي الحكومي والمساعدات الخارجية".

وقال إن "مجتمع الدول المانحة، ربما، يبحث عن مستوى عظيم من الالتزام والتعهد من قبل اليمن، وهذا ما سيركز عليه برنامج مساعدات صندوق النقد الدولي".

وفيما أعتبر رفع دعم المشتقات النفطية "خطوة شجاعة"، عبر عن أسفه لـ"تأجيل تنفيذها ١٨ شهرا". مجذرا من أن النفط سينضب في اليمن خلال ١٢-١٥ سنة.

واعتبر أن "الوضع السياسي الحالي مستقر" لكنه قال إن: "الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في سبتمبر القادم ٢٠٠٦ تلقي بالغموض على مستقبل الوضع السياسي اليمني. كما جلب إعلان الرئيس علي عبدالله صالح، (الذي يحكم اليمن منذ ٢٧ سنة) بأنه لن يترشح للانتخابات الرئاسية القادمة، بعض الشكوك حول مستقبل قيادة السياسات اليمنية".

وفي ملخص الاجتماعات السنوية ٢٠٠٥ قال الصندوق إن "رفع الدعم عن المنتجات النفطية المحلية، بشكل جزئي، خطوة شجاعة. ولهذا يتوجب على الحكومة أن تعتبر صيغة التعديل الأوتوماتيكية، كوسيلة لتنفيذ هذا التعديل على مراحل حتى يتم رفع الدعم بصورة كاملة عن المشتقات النفطية خلال السنتين إلى الثلاث القادمة".

منبها على "وضع في الاعتبار أهمية إعادة توزيع مصادر شبكة الأمان الاجتماعية وذلك من أجل ضمان حماية الأسر الفقيرة".

وعن ضريبة المبيعات قال: "إن تأجيل تنفيذ ضريبة المبيعات العامة لمدة ١٨ شهراً، والذي تم ترك تنفيذ هذا القانون إلى الحكومة الجديدة، كان مؤسفاً".

مضيفا "أما الآن، وبعد ما تم إقرار قانون التعديل، يجب أن تركز الجهود على الإعداد لأرضية يمكن من خلالها تنفيذ وتطبيق قانون ضريبة المبيعات العامة".

وعن تراجع الاحتياط النفطي لليمن قال الصندوق إنه "من المتوقع أن ينخفض معدل الإنتاج النفطي على نحو متسارع خلال السنوات القليلة القادمة وتشير التقديرات الأولية إلى أن اليمن ربما يستنفد مخزونه النفطي في غضون الـ١٢- ١٥ سنة القادمة".

وقال إنه "وبالنظر إلى معدلات الإنتاج الحالية، فإن الاحتياطي النفطي في طريقه إلى النفاد في أقرب وقت، خلال الخمس إلى الست السنوات القادمة".

وقدر أن "عملية الاحتياج لمزيد من المساعدات الدولية من شأنها أن تساعد اليمن على الارتقاء إلى التوافق مع أهداف التنمية الألفية، كما أن الصندوق يُعد للمساعدة في هذا الجانب".

متوقعا "أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ٣,٧ في المائة في ٢٠٠٥، وهذا يعكس الجهود الرئيسية لتعزيز إنتاج النفط ودعمه من الأسعار المرتفعة الجديدة".

و "أن يبقى نمو الناتج المحلي الإجمالي من المنتجات والسلع غير النفطية مستقرا بواقع ٤ ٪".

وذكر أن "التضخم المالي تراجع بانتظام خلال الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٠٥ من ١٤,٥٪ في نهاية ٢٠٠٤ إلى ١٠,١٪ في نهاية يوليو - وذلك بسبب الإنخفاض في أسعار الأغذية العالمية مع قوة قطاع الأجور، وعلى نحو مشابه" وتوقع أن "يصعد التضخم المالي، على الأرجح، خلال الأشهر الخمسة المتبقية من العام ٢٠٠٥م".

وقال إن "عائدات المنتجات والسلع غير النفطية منخفضة تماماً، بواقع ٩ في المئة من إجمالي قيمة الناتج المحلي".

وأما الحساب الجاري الخارجي "فمن المتوقع أن يرتفع من فائض ٢ في المئة من إجمالي قيمة الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٤ إلى حوالي ٧,٦ في المئة في ٢٠٠٥ على حساب قيمة التصدير الحقيقي والذي سيستفيد من نتائج ارتفاع أسعار المشتقات النفطية".

كما يتوقع أيضاً أن تظل احتياطيات الاستيراد الدولية مستقرة ومشجعة بواقع ٥,٦ مليار دولار، أو بواقع ١٢,١ مليون دولار شهرياً.

وأشاد الصندوق بما سماها "الإصلاحات الإنشائية"، التي قال إنه "تم تنفيذ خطوات متقدمة في الإصلاحات الإنشائية والبنائية الرئيسية".

واعتبر أن هذه الإصلاحات اشتملت على إقرار البرلمان اليمني لقانون ضريبة الخدمات والسلع المعدل مع قليل جدا من الاستثناءات. وكانت عملية تنفيذ هذا القانون تم تأجيلها إلى بداية عام ٢٠٠٧، كون البرلمان تعرض إلى ضغوط من قبل المجتمع الاقتصادي ومجتمع رجال المال والأعمال في اليمن.

وأضاف أنه في ١٩ يوليو، أقدمت الحكومة اليمنية على تخفيض دعمها للمنتجات النفطية من خلال رفع أسعار تلك المشتقات داخلياً وفي الأسواق الداخلية فقط.

وأشار إلى أنه وعلى الرغم من مناقشة مسألة رفع الأسعار والتي تصاعدت حدتها لأشهر عديدة، إلا أن شريحة واسعة من الشعب اليمني احتجت وقامت بأعمال شغب عقب تنفيذ الحكومة قرار رفع الأسعار، والذي خلف وراءه ٢٢ قتيلاً ومئات الجرحى.

وأضاف "وسرعان ما عدلت الحكومة عن بعض قراراتها، وذلك في محاولة منها لتهدئة الشعب الثائر، من خلال التراجع عن بعض قرارات الزيادات السعرية".

لترتفع، في نهاية المطاف، أسعار مادة الديزل والبنزين والكيروسين والغاز الطبيعي السائل بواقع ٧١ ٪، ١٠٥٪، ١١٩٪، و ٦٠٪، على التوالي.

وبينما كانت هذه النسب كبيرة جداً، ظلت الأسعار الجديدة منخفضة إنخفاضاً كبيراً أمام الأسواق الخارجية وعلى المستويات الدولية، وبواقع يصل إلى أقل من النصف مقارنة بأسعار المشتقات النفطية العالمية في الأسواق الخارجية، خاصة فيما يخص مادة الديزل.

وعن "إستراتيجية الأجور" قال إن "البرلمان اليمني صادق عليها مؤخراً، منفذاً بذلك حداأدنى من الأجور وبواقع يصل إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في السابق" مضيفاً: «هذه الإستراتيجية احتوت على تضمينات سلبية تنافسية بالنسبة للأجور الحكومية مقارنة مع نشاط القطاع الخاص".

وعن مستوى الإصلاحات التجارية ذكر: "أقر البرلمان مؤخراً قانون تخفيض التعرفة الجمركية (من ٥ إلى ١٠ في المائة) على شريحة واسعة من البضائع المستوردة.

وفي حديثه عن القضايا الاجتماعية قال موجز اللقاءات السنوية لسنة ٢٠٠٥ «إن "اليمن لا تزال من أفقر الدول في المنطقة».

وأضاف "على الرغم من تسارع النمو السكاني فيها، إلا أن الأداء الاقتصادي لليمن يظل غير فعال مقارنة مع ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن فشلها في التقليص من البطالة التي ازدادت في السنوات القليلة الماضية".

وقال إن "اليمن تتقدم قليلاً نحو مطابقة شروط أهداف التنمية الألفية (MDGs)"، ذاكرا أن "المؤتمر الذي رأسته الحكومة اليمنية وممثلون عن برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، ركز على افتقار اليمن إلى التقدم، كما أشار إلى أن مساعدات المانحين الإضافية، سيكون من الضروري منحها لليمن، وذلك من أجل إحداث تقدم وإصلاحات في مؤسساتها لمطابقة شروط أهداف التنمية الألفية".

ونوه إلى إكمال "اليمن برنامجها الرسمي الماضي مع برنامج إستراتيجية التخفيف من الفقر وتسهيل النمو في ٢٠٠١ الذي يتبناه صندوق النقد الدولي".

وقال إن "تقدم الحكومة نحو الإصلاحات يسير ببطيء في الأعوام اللاحقة، إلا أن ازدياد الثروة البترولية حال دون عملية الاحتياج لتمويلات صندوق النقد الدولي".

وذكر انه وفي "رسالة حديثة وجهها نائب رئيس الوزراء، صوفان، إلى المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، طلب فيها مساعدة صندوق النقد الدولي في حث المانحين لمزيد من المساعدات المالية والتقنية الفنية لليمن. وهذا الطلب ربما يفتح الطريق للتنفيذ البطيئ لبرنامج إستراتيجية التخفيف من الفقر وتسهيل النمو".

وقال "كون اليمن تملك نسبة من "قيمة (الشبكة الحالية NPV وهو برنامج يستخدم لتقييم وحساب العائدات من الاستثمار الداخلي) للديون الخارجية بنسبة أقل من ٦٠ في المئة، فاليمن غير مؤهلة لتلقي المساعدات "بإلغاء ديونها" سواء تحت مبادرة "الدول المثقلة بالديون" أم مقترحات الدول الصناعية الثمان الداعية لشطب ديون الدول الفقيرة.

ليس الأمر طبيعياً أن تمتلك ناطحة سحاب.. تظل مهجورة

عقارات أُحرجت مُلاكها

■ محمد الحكيمي

لن يلتمس المارة عذراً لصاحب مبنى شيده ولم يفتحه، ولن يصدق الجميع أن هناك سبباً واحداً، منع اصحاب العقارات إستكمالها غير الإفلاس. لربما تكون (صنعاء) العاصمة مثالاً غريباً لقصة العقار الذي أفلت من مالكه دون بيع، إن العشرات من العقارات الضخمة، لا تتشابه، تنتشر في صنعاء بيد أنها أضحت عبئاً على مُلاكها.

إن عدداً من المباني الإسمنتية تستفز المارين من تحتها، هي التي توقف استثمارها، بالرغم من فرادة تصميمها وهدف إنشائها، وهي مفارقة التنمية في اليمن.

لمدة من الزمن كان زيد القباطي، وهو المقاول الشهير، واحداً من نجوم مقاولي العقارات في البلاد، انشأ مدناً وبنى تحتية ولم تتوقف اسطورة المقاول القديم، إلا حين حلم بالجلوس في مكتبه بالطابق الاخير في مبنى مؤسسته المهيمن على شارع بغداد، أحد شوارع صنعاء.

اعتقد الناس ان ناطحة السحاب المدهشة تسببت في إفلاس (القباطي)، وتداول الجميع شائعات عديدة، بيد أن جميعها تقول إن ضغوطات عديدة من نافذين منعت العقار من فتح أبوابه، وسواء صح ذلك أم لا، فإن حرجاً كبيراً قد الحقه العقار بمالكه وبمكانته العريقة في سوق العقارات في اليمن.

ليس من الضروري أن تكون (زيد القباطي) كي تعرف أن عقارك الفريد سينتهي به الأمر إلى التسمت، إن لم تخضع لرغبة اصحاب مراكز القوى في البلاد، وليس بالضرورة أن يتوقف عقارك لسبب كهذا بالضبط.

إن عقاراً آخر في صنعاء إضطر صاحبه عدم المكوث فيه؛ ذلك أن اخطاء هندسية حالت عملية استكمال البناء، ولعل عقاراً مماثلاً في مدينة تعز يجسد الخطأ ذاته، فهي صورة فوضى العقارات وعشوائية بناء جاهل.

وماهو أبعد من أي شيء آخر، القصص الطريفة للعقار لدى الذاكرة الجماعية، وهو ما تناوله الكثيرون عن ذلك المنزل في صنعاء والذي تقول الخرافة إن نفراً من الجن مكثوا فيه، رافضين مشاركة أي آدمي في المبيت، ولعل الحرج الواقع فيه ذلك الطبيب المالك (لفيلا الجن) الواقعة في الحوبان بمدينة تعز هو الأمر الصعب كونك تملك الشيء وأنت فاقده.

لربما يكون رجال الأعمال دون غيرهم، من يشعرون بالحرج الثقيل لتوقف عقاراتهم (كالقباطي) برغم أن الرجل لايزال ثرياً، إنها صورة رمزية لعوائق الاستثمار في اليمن.

(عدن).. ترقب هذا عن كثب، ولعلها المدينة الشهيرة التي يعيش محافظها حرجاً واسعاً بسبب العقارات.

إن عدن تملك عقارات واسعة مؤهلة كمواقع جذب استثماري، لكن محافظها مايزال يخوص معركتها الشاقة مع عديد من العسكريين النافذين في البلاد، لقد تملكوا عقارات بالجملة دون الموافقة، وتتكرر الصورة لدى ملاك عقارات في تعز استحوذ عليها عسكريون بقوة.

إن هذا ينم عن مأزق حقيقي يحيط بحزام التنمية في البلاد، فضلاً عن كونه رادعاً امام قناعات المستثمر.

ما يريده هذا الطرح هو إستفسار تقليدي تماماً، كسؤال السهل المنقطع، ذلك أنه لن يجهدك بالتفكير كثيراً.

الهدا
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
صنعاء - الدائري الغربي - جولة الجامعة القديمة
عمارة الخير - شقة رقم (١٢)
تلفاكس: (٤٠٣١٩١) ص.ب: (١٢٠٧٠)

مناشدة من «وعد بجاش الأغبري» إلى رئيس الجمهورية

الوالد الرئيس علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية
حفظكم الله ورعاكم
شهر مبارك وكريم.. وبعد:

أبعث إليك هذه المناشدة عبر الصحافة كون اللقاء بكم من المستحيلات، وبعد: فقد قضى الحكم الابتدائي بإعدام والدنا بتهمة المساس بأمن الدولة وتم تعديل الحكم في الاستئناف بسجن والدنا لمدة عشرين عاماً، ونحن الأطفال ننظر إليك كولي الأمر، وولي الأمر كالراعي الشفيق على إبله يحافظ عليها من الحر والقر، ويذودها عن مراعي التهلكة. وهنا نقول إن كان والدنا مُسيئاً فأين عفوك؟، وإن كان مُصيباً فأين حلمك وعدلك، والله سبحانه وتعالى خفف على عباده الصلاة من خمسين فرضاً في اليوم إلى خمسة فروض وهذا من رحمته وعفوه ورأفته بعباده، فأين عفوك وتسامحك مع والدنا الذي قضى عشرة أعوام خلف القضبان خصوصاً وقد اتسع صدرك وعفوك عن قائمة الـ١٦ وهم ليسوا بحاجة للعفو، واتسع لمن كانوا في القضية مع والدنا بل لقد شمل عفوكم مختطفي السواح وقاطعي الطرق واحداث صعدة واعمال الشغب ومفجري انابيب النفط برغم الدماء التي سُفكت والاموال التي أهدرت في القضايا المذكورة اعلاه، ووالدنا لم يسفك دماً ولم يحكم عليه بحقوق خاصة أو عامة، وإنما يقضي عقوبة بتهمة المساس بأمن الدولة، وهذا حق عام يعود لضميركم وانسانيتكم فأين عدالتكم وعفوكم؟، وأين المقارنة بين القضايا التي صدر فيها عفوكم وبين قضية والدنا الذي كان له شرف المشاركة في الثورة الفلسطينية عندما كان نائب قائد عملية عَربًا الفدائية التي تمت في ١٩٨٢/٨/٥م أثناء حصار بيروت من قبل المجرم شارون وكانت نتيجتهامقتل وجرح سبعة عشر جندياً اسرائيلياً وتدمير دبابة وعربة جيب وإصابة والدنا بطلقة أدت إلى كسر العمود الفقري. أملنا وعشمنا كبير في ضميركم وإنسانيتكم بالعفو عن والدنا في هذا الشهر الكريم شهر الرحمة والمحبة والتسامح.

والله يحفظكم ويسدد خطاكم
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ولدكم/ وعد بجاش الأغبري

التوعية والبيئة والمجتمع

محمد شرف الدين#
Krbyl@maktoop.com

أضحى التلوث البيئي هاجساً يقلق جميع المجتمعات الانسانية بلا استثناء وبخاصة تلك المجتمعات ذات النسبة العالية من الأمية؛ لما يسببه من خطر داهم على صحة الانسان ومحيطه الطبيعي وجميع الكائنات الحية الموجودة على ظهر البسيطة. وارتبط التلوث البيئي بهذا الانسان الجاهل الذي يقود نفسه إلى الفناء بنفسه ان لم يع في الوقت المناسب أنه يجب عليه أن يعيد حساباته ويراجع خياراته ويعود إلى فطرته السليمة ويترك السلبية ويلتزم الايجابية.

في واقعنا اليمني بدأ الاهتمام يتزايد في السنوات الأخيرة لدى الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمثقفين والواعين بما يخص الاهتمام بالشأن البيئي والمحافظة على البيئة اليمنية وتنوعها الحيوي. وقد قام الجميع بجهود نستطيع القول إنها في بعض الجزئيات لا ترقى إلى المستوى المعول عليها به، ونجحت نجاحاً متواضعاً في جزئيات أخرى، ولكن الملاحظ أنهم جميعاً كمؤسسات حكومية ومنظمات اهلية معنية بالبيئة جميعهم قاصرون جداً فيما يخص جزئية تحويل الهم البيئي وضرورة الحفاظ على البيئة وحمايتها والعناية بها، من قضية محصورة بين الجهات المعنية ومجموعة المثقفين الحقيقيين والمهتمين والمبادرين، إلى هم لجميع أفراد المجتمع اصحاب العلاقة المباشرة مع البيئة. وهذا التصور انما نتج عن غياب مفهوم العمل التوعوي البيئي من جهة وغياب العمل ذاته من جهة أخرى. وهكذا يبقى الجميع كل يغرد في سربه، ويضل إنعدام التنضير العلمي للعمل التوعوي كمنهجية علم توعية في حد ذاته مشكلة مستعصية على الحل في واقعنا اليمني. ويتحمل تبعات هذا الأمر التوعية في مجال البيئة على كل حال. فالنظرة القاتمة على أن بعض الفعاليات المهرجانية والموسمية الخالية من معطيات بديهيات العمل التوعوي الاعلامي، مع بعض الملحقات والبروشورات الجامدة في شكلها ومضمونها. والمحدودة التوزيع وغيرها تسمى فعاليات توعوية وهي في حقيقة الأمر، فعاليات احتفالية عامة آخر مايمكن أن تحتويه مادة توعوية، باستثناء بعض الاشراقات من هنا وهناك وإن كانت متواضعة.

وبالعودة للشأن البيئي ندعو جميع الجهات المعنية بالبيئة حكومية أو أهلية، لضرورة أن تضع في اعتبارات عملها الاعتماد على أفراد المجتمع كأفراد مكملين ومستوعبين ايجابيين لبرامجها وغاياتها وذلك بالعمل التوعوي وتفعيله واعطائه المساحة التي تليق به كجانب تنويري في خريطة هيكل العمل العام، والايمان بدور المجتمع كأفراد يتم التعامل معهم كبشر وليس كأرقام. عندها فقط، يستطاع تحويلهم ليس فقط من اشخاص مستهترين بكل شيء من حولهم إلى أشخاص ايجابيين وفاعلين في المجتمع بل إلى مبدعين في رسم صور الجمال من حولهم، وبهذا تتحقق مقولة "الانسان هدف التنمية ووسيلتها".

عضو جميعة التوعية البيئية

● دليل على إهمال صحة البيئة

● الإهمال واللامبالاة واضح عليهم وهم يقطعون السمك على أرضية السوق

سوق البليلي.. إهمال واضح وتهرب من المسؤولية

■ كتبت - بشرى العنسي:

شبكة مياه حي البليلي لم تكن المنغص الوحيد الذي يعاني منه الناس هناك. الرائحة النتنة التي شممتها عندما وضعت قدمي على مدخل الحي، فضلاً عن شكوى أحد المواطنين جعلتني أهتم بالأمر أكثر.

الوضع في السوق

سوق البليلي للأسماك الواقع في الصافية والتابع لمنطقة الوحدة تم تجهيزه قبل أربع سنوات واستغرق ذلك ثلاثة أشهر، ونقل السوق من شارع مجاهد إلى البليلي، حسب ما قاله علي الرحبي متعهد السوق.

الوضع متدهور: رائحة كريهة، أسراب من الذباب، أكوام من المخلفات المكدسة هنا وهناك، بحيرات حمراء، وقوف عشوائي لناقلات السمك في السوق، والسمك يتم تقطيعه على أرضية السوق.

فبينما يقول مسعد الشرعبي -مندوب مبيعات سمك- إن السوق يظل يومين أحياناً بدون تنظيف، يؤكد متعهد السوق بأن التنظيف يتم ثلاث مرات يومياً.

لا يظهر إطلاقاً دليل على صحة ما يقوله المتعهد عندما زرت السوق أكثر من مرة وفي أوقات مختلفة.

قلاب القمامة يأتي مرة واحدة في اليوم الساعة التاسعة مساءً لأخذ المخلفات، وقد تظل مكانها حتى اليوم الثاني إذا لم يدفع صاحب المحل خمسين ريالاً للعمال علىكل كيس يرفعونه حسب ما جاء في كلام سليمان الشميري العامل في أحد محلات السمك في السوق.

الهروب من المسؤولية

كالعادة في مثل هذه الحالات تتوزع المسؤولية وترمي بها كل جهة على الجهة الأخرى لتبرئ نفسها.

محمد الطيب مدير مكتب النظافة بمنطقة الوحدة ألقى بالمسؤولية على متعهد السوق وقال:"هو الملزم بكل شؤون السوق وبنظامه، أما نحن فنأخذ المخلفات مجاملة له.

صحة البيئة ليست ببعيدة عن المسؤولية في الوضع البيئي السيء الذي عليه السوق، إلا ان عتيق القباطي رئيس قسم صحة البيئة القى بالمسؤولية على عاتق مكتب النظافة، وقال:"نحن ملتزمون بالشروط الصحية داخل المحلية فقط".

تضرر الناس من السوق

الرائحة النتنة المتصاعدة والذباب الذي أصبح كأسراب الجراد، تسبب في معاناة سكان الحي وخاصة بالقرب من السوق.

أحد المواطنين في جوار السوق قال: "من يوم ما جاء سوق السمك ونحن في زكام وصداع وإسهال وما عا نشمش حاجة وأردف قائلا:" بيئة وسخه أيش تتوقعي؟"

وهيب القباطي صاحب محل حلويات في جانب السوق أجاب عند ما سألته عن سبب سكوتهم عن الوضع " لمن نقدم شكوى وكلهم ساكتين وأضاف: "بيأس يد واحدة لا تصفق".

الحلول والوعود

يبدو أن سكان الحي حاولوا التكيف مع الوضع بعد يأسهم من تغييره فلماذا لا يتم التخطيط لوضع مثل هذه الأسواق بعيداً عن أماكن التجمعات السكانية كما هو في البلدان الأخرى أو يتم الاعتناء بنظافتها على الأقل حتى لا تتحول النعمة إلى نقمة.

خالد الغيل، مدير منطقة الوحدة وأمين عام المجلس المحلي، لم ينكر سوء الوضع في السوق ووعد بزيادة الاهتمام بالموضوع وقال:" خلال الأيام القادمة ستكون هناك آلية جديدة فقد اتفقنا مع المتعهد أن يحسن السوق ويجعله بمظهر أفضل"، كما وعد بالنظر في مقترح مرور مقالب القمامة مرتين في اليوم إلى السوق لأخذ المخلفات بدلاً من مرة واحدة. قد يكون هذا السوق نموذجاً لأسواق السمك الأخرى في اليمن وقد يكون أفضلها.

● مياه راكدة ومليئة بالدم

حماية البيئة.. الآن ومن هنا

نبيل نعمان

أضحت البيئة مكوناً رئيسياً في العملية التنموية وأستحوذت اهتمام الدول والمنظمات العالمية واستحدثت أجهزة متخصصة بالشأن البيئي وتزايدت اعداد الجمعيات والمنظمات غير الحكومية الوطنية والاقليمية والدولية المعنية بشؤون البيئة.

وهناك العديد من الظواهر والمظاهر المؤكدة على المدى الذي أصبحت عليه البيئة، تحظى بالاهتمام المتزايد خلال العقدين الأخيرين، ويمكنها مع ما هو منظور ان تقود قطار التنمية على المستوى العالمي وستكون بمثابة المعيار الأول المحدد لنجاح الجهود التنموية في أي بلد وربما يتم تصنيف الدول وفقاً لما تحققه من نجاحات في حماية البيئة حتى يمكن الذهاب إلى أبعد من ذلك بإعتبار الإضرار بالبيئة وتجاهل صيانتها وحمايتها جريمة ضد الانسانية.

هذا ليس تهويلاً أو من قبيل إطلاق الاحكام على علاتها، بل هي حقيقة بالنظر إلى ما يمر به كوكب الأرض اليوم، وما تشهده البشرية من كوارث بيئية ومن مظاهرها التغيرات المناخية وما تخلفه من فيضانات وأعاصير، و كذلك تمزق وتدهور طبقة الأوزون وتلوث الهواء والماء والتربة.. وتدهور الموارد الارضية وغيرها الكثير، وكلها مؤشرات خطيرة من شأن تفاقمها أن تدخل البشرية في نفقٍ مظلمٍ لن تتمكن من الخروج منه إلا بفاتورة باهضة جداً زمنياً ومادياً.

ويبدو أن الحضارة الانسانية، بما حققته من انجازات علمية خلال قرون وخاصة ما أفرزه القرن العشرين وحتى الآن، في خطر ومحل تشكيك ومراجعة في حال فشلت في ايجاد الحلول الناجعة للمشاكل البيئية وهذا يتطلب إلى جانب الوعي بالمشكلة، التخلي عن الانانية والمصلحة المقيتة في تحقيق الارباح على حساب تدمير المحيط البيئي خاصة ما يتعلق بالمواد الكيميائية الخطرة، التي باتت تحاصرنا من كل مكان ولا يزال بعضها غير مطروح علمياً من حيث آثاره الصحية والبيئية. هذا من حيث الاطار العام لأهمية حماية البيئة والموارد الطبيعية. وفي اليمن فإن الأمر بحاجة إلى توسيع دائرة الحماية والنظر إليها من أبعاد وزوايا متعددة والأخذ بعين الاعتبار شحة الموارد، وفي مقدمتها المياه، وهشاشة وحساسية الموارد الارضية كالغطاء النباتي، ولن يكون النجاح حليف أي جهد مالم يقم على قواعد وأسس علمية ودراسات مسحية معمقة لمختلف الظواهر وتحديد الأولويات الملحة في ظل عمل وجهد شامل ومتوازن تجاه مجمل عناصر البيئة.

والجميع هنا مطالبون بإعمال العقل والتعامل مع الأمور بجدية قبل فوات الآوان ودعم الحلول المبتكرة والذاتية واحياء تلك التقاليد المحافظة على البيئة – الأرض والماء- التي كان الأقدمون يتوارثونها كقوانين تحكم علاقتهم بمحيطهم؛ لمعرفتهم بأهمية هذه العناصر لاستمرار الحياة والحفاظ على استدامة الموارد الطبيعية، قبل أن تأتينا دعوات هذه الحماية من منابت و منابع بعيدة كانت السبب في تغيير السلوك ونمط الاستهلاك، وبالتالي إنحسار ثقافة متوارثة تجاه المحيط البيئي. هذا يدعُ إلى التفكير الجدي تجاه تأسيس مفاهيم محلية لحماية البيئة تحظى بدعم وتفهم الانسان اليمني وبالتالي إعمالها في حياته اليومية والاعتماد على الذات في ايجاد الحلول المناسبة للمشاكل البيئية وعدم الانتظار لتمويل برامج حماية البيئة، بل البدء بالإمكانيات المتاحة، وفي أكثر من اتجاه؛ لأن هناك الكثير من المشاكل البيئية الراهنة أو المرشحة لتكون كذلك ولا تحظى بالاهتمام الكافي.

إن حماية البيئة هم عام ومسؤولية مشتركة يتحملها المجتمع عموماً، وهذا لا يعني بأي حال تخلي الأجهزة الرسمية عن مسؤولياتها أو التقاعس تجاهها، بل أن تكون في المقدمة، والموجهة لمختلف الجهود والحارسة على مهمة عدم الإخلال بالتوازن البيئي أو الإضرار بها من خلال تطبيق منظومة القوانين والتشريعات البيئية النافذة واستحداث اخرى تبعاً للحاجة كون ذلك يعد حماية لأصل الحياة وبقائها.

هذه المتطلبات الملحة؛ لحماية حقيقية للبيئة في اليمن تستوجب من الجميع أفراداً ومؤسسات الالتزام بأكبر قدر من المصداقية والشفافية في انشطتهم، التي يمكنها ان تلحق أضراراً بالموارد الطبيعية، وطالما أن ذلك من مظاهر المدينة الفاضلة بعيدة المنال فإن القانون من شأنه أن يقوم هذه الأنشطة والممارسات ويضعها في اطارها الصحيح من خلال وضع معايير حازمة وحاسمة تمنع التجاوزات المضرة بالبيئة وخاصة من خلال التطبيق الصارم لما يسمى بتقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية، ولنأخذ مشاريع الطرق مثالاً لذلك، وما الذي فعله التنفيذ غير الأمن بيئيا بالمدرجات الجبلية، والتنوع النباتي وفي أكثر من منطقة.

والمثال الآخر يتعلق بالمياه.. حيث كان حفر الآبار يوماً، وما يزال لدى البعض، للأسف الشديد، من مظاهر التقدم والعصرنة. وأصبح اليوم، ويشار إلى ذلك بإستحياء، من عوامل تدمير المخزون الجوفي بعد أن أكتوت بناره أجزاء واسعة من اليمن وتتربص بأخرى، فبعد أن كان الحفار يوماً ما رمزاً للحضارة أصبح اليوم نذير شؤم ويمكن تشبيهه (بالفأر) الذي تسبب في تدمير سد مأرب التأريخي، وهو بالتأكيد فأر تواكلنا واتكالنا بترك الحبل على الغارب؛ وعليه يمكن اعتبار قضية المياه في اليمن مشوار حزن ومأساة بين الفأر والحفار.

وتبعاً لذلك فإن البداية الحقيقية يجب أن تكون الآن ومن خلال تشكيل رأي عام ضاغط في اتجاه حماية البيئة وتبني مشاريع رائدة محلياً وكسب ثقة الناس في أهمية البرامج البيئية فضلاً عن المشاركة الفاعلة في انجازها وليس كما يحدث الآن في إنشاء المحميات الطبيعية، كما يراها البعض، وهي ليست سوى تأميم من نوع آخر، يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية، لوجود أغراض أخرى تقف وراء انشاء المناطق المحمية البرية والساحلية، فهل نكسب ثقة الناس ووعيهم بالقضية البيئية أولاً؟..

رمضان.. شلل في مؤسسات الدولة وأزمات وعفو ومكبرات صوت وأسعار غير مستقرة

■ نيوزيمن:

ما بين ٢٩شعبان و١رمضان تشهد الحياة اليمنية تغيراً في الكثير من ملامحها فتخلو الشوارع حتى العصر ويزداد مرتادو المساجد وترتفع أسعار المواد، خاصة الغذائية منه؛ لازدياد النهم لاقتنائها، إلى جانب إرتفاع أسعار القات.

مع أول يوم في شهر رمضان، من هذا العام، بدت شوارع العاصمة صنعاء خالية من المارة والسيارات إلى ما قبل العصر بإستثناء الطلاب والطالبات المتوجهين أو العائدين من مدارسهم والقليل جداً من الموظفين في طريقهم إلى أعمالهم حيث تتعطل المؤسسات الحكومية ويصيبها الشلل خلال هذا الشهر ويمنح الموظفون إجازاتهم السنوية، بقرار من مجلس الوزراء، وتشهد مؤسسات مهمة توقفاً تاماً عن ممارسة مهامها، وفي مقدمتها مجلس النواب والمحاكم وربما مجلس الشورى.

وكان وزير العدل د.عدنان الجفري أصدر تعميماً أمس الإثنين بشأن الدوام الرسمي بالمحاكم خلال شهر رمضان، قضى بسريان العطلة القضائية، المنصوص عليها، على كافة القضاة بالمحاكم ماعدا من يكلفون بالنظر في القضايا المستعجلة.

وتضمن تعميم الوزير توجيه رؤساء محاكم الإستئناف بتكليف العدد الكافي من القضاة للعمل خلال العطلة القضائية للنظر في القضايا المستعجلة التي لا تحتمل التأخير، مشيراً إلى أن العطلة القضائية لا تسري على الموظفين الإداريين والكتبة والسائقين والسعاة ومن في حكمهم.

في رمضان تبدو الحياة مختلفة في اليمن يستقبله الكثيرون وخاصة الأطفال بإحراق إطارات السيارات، ما يؤدي إلى تصاعد دخانها في سماء العاصمة، والعديد من المدن ليلة أول أيام الشهر وهو مالم تستطع الهيئة العامة لحماية البيئة القضاء عليه رغم تحذيراتها السنوية جراء الأضرار التي تخلفها تلك الأدخنة.

ولا يقف الأمر عند ذلك بل تشهد العاصمة وعواصم المحافظات تزايداً كبيراً في عدد المشاجرات وحوادث المرور، خاصة ما قبل أذان المغرب، ومن لا يتعمق في الشجار يكتفي بالقول (اللهم أني صائم).

أزمات في مواد متعددة تشهدها المدن اليمنية ، وبالذات العاصمة، ليس أقلها مادة الغاز المنزلي التي تشهد أزمة خانقة سنوياً، وترتفع جراءها الأسعار وأيضاً في مواد عديدة؛ ما أضطر وزير التجارة والصناعة د.خالد راجح شيخ الإعلان عن تحرك الوزارة لتوفير إحتياجات المواطنين من المواد الغذائية والسلع الأخرى خلال شهر رمضان.

وحسب صحيفة الثورة الرسمية: فإن التقارير المرفوعة تؤكد أن السوق المحلية تشهد إستقراراً كبيراً من حيث توفر السلع وثبات الأسعار، مشيرة إلى أن مبدأ زيادة العرض مقابل الطلب حقق نتائج إيجابية ملموسة، خاصة في السلع الإستهلاكية الأساسية ممثلة في القمح والدقيق والأرز والحليب، بأنواعها المختلفة.

ولأول مرة في اليمن – منذ سنوات – تعلن وزارة التجارة عن قرار وزاري يلزم جميع التجار بإشهار الأسعار على السلع تجنباً للمجازفات وحالات التفاوت الكبيرة في سعر السلعة من محل إلى آخر.

قبل الإعلان عن أن رمضان اليمن سيكون اليوم الثلاثاء كان الرئيس علي عبدالله صالح يرأس إجتماعاً لما وصف باللجنة الأمنية العليا لمناقشة الإجراءات التنفيذية لإطلاق بقية المحتجزين على ذمة الأحداث التي شهدتها محافظة صعدة خلال العامين ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥م، وأشارت أخبار اللقاء: أن عدد المفرج عنهم ٤٠٤ أشخاص في حين لم يعلن عن عدد المحتجزين في السجون. وأقر الإجتماع تشكيل لجنة من الجهات المعنية والعلماء لمتابعة إستكمال إجراءات الإفراج عن بقية المحتجزين على ذمة نفس الأحداث، والتعجيل في البت في القضايا المنظورة أمام القضاء، إلى جانب إقرار إحالة المحتجزين في قضية تنظيمي القاعدة والجهاد إلى القضاء.

وبمجرد الإعلان، عن أن رمضان سيكون أوله يوم الثلاثاء، أنطلقت مكبرات الصوت في مساجد العاصمة؛ لإعلان صلاة التراويح التي تؤدى عبرها، إلا أن الجدل الذي بدأ في رمضان ذاته قبل عامين حول مكبرات الصوت في المساجد يكاد يبدأ هذا العام. وحذر وزير الدولة، أمين العاصمة (أحمد محمد الكحلاني) بأن أي إمام مسجد يستخدم المكبرات بشكل يزعج الآخرين سيحاسب، في حين أشار وزير الأوقاف والإرشاد (حمود عباد) إلى أن اللجنة الخاصة بمتابعة تحديد مواعيد الأذان في مختلف محافظات الجمهورية أنهت أعمالها، وصدر عنها جدول زمني يحدد مواقيت الأذان في العاصمة وبقية المحافظات.

اطلاق اكثر

(تتمة الصفحة الأولى)

مدير أمن صعدة كان أشار من جهته إلى تقديم ضمانات من مشائخ وشخصيات اجتماعية عمن تم الافراج عنهم في المحافظة.

إلى ذلك فقد شكا عدد من أقرباء بعض المحتجزين على ذمة حرب صعدة، من عدم الافراج عن اقاربهم حتى الآن، رغم صدور التوجيهات الرئاسية قبل أكثر من أسبوع.

كامبل: التحدي

(تتمة الصفحة الأولى)

وقال كامبل، الذي كان يتحدث الأربعاء الماضي في حفل اختتام مؤتمر اقليمي نسوي في الكويت، إن التحدي الأصعب الذي يواجه المرأة ينتظرها بعد وصولها إلى مناصب سياسية في حكومات المنطقة، منوهاً بالتجربة اليمنية، حيث حققت المرأة مكتسبات عديدة خلال السنوات الأخيرة.

شارك في المؤتمر، الذي نظمه المعهد الديمقراطي بالتعاون مع الجمعية الاقتصادية الكويتية ناشطات من دول عربية. يندرج المؤتمر ضمن سلسلة مؤتمرات إقليمية ينظمها المعهد تحت شعار "شركاء في المشاركة"، بهدف زيادة المهارات العملية والفنية للنساء في العالم العربي.

وشارك في المؤتمر وفد يمني ضم ممثلات من لجنة التشبيك النسوي للأحزاب في اليمن، علاوة على بلقيس أبو أصبع استاذة العلوم السياسية في جامعة صنعاء.

معارضة حائرة

(تتمة الصفحة الأولى)

أحزاب المشترك الى تبني مرشح للرئاسة، ومع ذلك كان محمد الرباعي أمين عام الإتحاد قد اعتبر في الندوة المشار اليها سابقا " أن المعارضة ليست معنية في تقديم مرشح في هذه الفترة ، مشيرا إلى أن لديها برنامجا وتسعى لتطبيقه"..!!

وفيما يبدو فقد بدأت بعض ردود الأفعال الثانوية، من أعضاء بارزين في المعارضة، تطفو على السطح، كما تراجعت الى الأعماق بعض أراء أعضاء في الحزب الحاكم في هذا الأطار بيد أن النقاشات التي تفاعلت في ندوة أفاق التداول السلمي للسلطة، كشفت عن قضايا جانبية كثيرة وحرفت الحديث عن كشف جدية قرار الرئيس من عدمه، الى الحديث عن جدية الديمقراطية نفسها، وعن التعددية السياسية، وعدم وجود أحزاب معارضة حقيقية..!!

تلك التهم تم تبادلها بين أعضاء في الحاكم والمعارضة، وسياسيين مستقلين، واساتذة جامعة، فالمعارضة، التي لم تتيقن حتى الآن من امكانية أن ينسحب رئيس الجمهورية من كرسي الرئاسة، اتهمت بأنها عاجزة عن تقديم مرشح قوي ومنافس، بل أكثر من ذلك فقد اتهمها الدكتور فارس السقاف، رئيس مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية بأنها منعدمة الوجود وغير مؤهله للقيام بما هو أقل من تبادل السلطة فهي، حسب قوله، لم تهيئ الملعب السياسي، لذلك..

الأرضية اليمنية، بعد خمسة عشر عاما من الديمقراطية، ما تزال رطبة وهشة في نظر البعض بينما البعض الآخر يراها قد استقرت وقويت وأصبحت ذات قدرة على حمل الجميع في كرسي الرئاسة والبرلمان والمحليات..

النوع المشكك بإمكانية التحول الديمقراطي يرى أن الرئيس حصر كل شيء بذاته، وعمل على أن يكون هو فقط ومن بعده الطوفان، كما يصف ذلك أستاذ العلوم السياسية في جامعة صنعاء عبد الله الفقيه؛ ولذلك يعتبر أن إمكانية تحقيق تداول سلمي للسلطة ضعيفة. ويؤكد صخر الوجيه، النائب في كتلة المؤتمر الحاكم البرلمانية، أن التداول السلمي للسلطة لا يمتلك ضمانات حقيقية لتنفيذها، و يتساءل الكاتب محمد المقالح هل يستطيع النظام القائم أن يتحمل مواجهة المعارضة ومرشحها وهل سيسمح له بالفوز..؟؟ وأتهم السلطة في اليمن بان "لها أدوات وآليات أخرى للاستمرار فيها غير صندوق الاقتراع" متسائلا "هل سيقبل الرئيس بأن يفوز مرشح المعارضة، ومن سيسمح له بدخول مقر الرئاسة إن هو فاز؟!".

تلك التهم الموجهة للحزب الحاكم والرئيس من عدم قدرتهم على الإيمان الحقيقي بتداول سلمي للسلطة، وإن كان فيها نوع من الصواب، أعتبرها البعض نوعاً من التهرب تقوم به المعارضة؛ لعجزها عن المنافسة، وعدت ذلك مقدمة لصفقة سياسية لم يعد الوطن يتحملها، بحسب تعبير بعض المشاركين، بينما أرجع ياسر العواضي –نائب رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الحاكم تهمة عدم وجود التهيئة، الى أحزاب المعارضة، وقال "إن صنع ثقافة العمل السلمي من الأدوار التي يجب أن تقوم بها المعارضة من خلال توعية الرأي العام بثقافة العمل السلمي في اجتماعاتها الحزبية ووسائلها الإعلامية وبرامجها الانتخابية ".

أما عبده سالم، عضو الدائرة السياسية للإصلاح، فيذهب عكس ما ذهب إليه بعض المعارضين النافين لوجود أرضية تسمح بتداول سلمي للسلطة، ويرى أن البلد مهيئة للتداول السلمي للسلطة في ظل مشروعية دستورية راسخة ومؤسسات دستورية قائمة بجميع هياكلها وتعددية سياسية تفرض نفسها على أرجاء الحياة السياسية.

وربط سالم ذلك بالجماهير التي قال إنها الضمانة الحقيقية لأي عملية إصلاح شامل لمنظومة العمل السياسي والديمقراطي، الا انه طالب منظومة العمل السياسي والأحزاب السياسية ممارسة واجبها في تعليم الناس حقوقهم بكامل مفرداته في ظل وجود عمل ديمقراطي يهدف في حقيقته إلى تمكين الشعب لأن يحكم نفسه بنفسه.

بل اعتبر ان إعلان الرئيس عدم ترشيح نفسه يعد من أهم الضمانات الأساسية للتداول السلمي السلس والآمن للسلطة.

تشكيك المعارضة ورد الحزب الحاكم على أمكانية انتقال السلطة بسلاسة بين طرفي اللعبة السياسية، يبدو وكأن الرئيس قد حزم أمتعته باكرا، لترك كرسي الرئاسة للذي سيفوز به !!

كما أن عدم تأكد المعارضة من جدية قرار الرئيس يعكس أسلوب النظام الحالي في التعامل مع الديمقراطية والمعارضة ولو أن ما ذهب اليه عبده سالم من وجود أرضية الأنتقال السلسة كان حقيقيا لما انتظرت المعارضة من الرئيس إعلان عدم ترشيحه نفسه، فالعملية الديمقراطية، لا تنتظر من أحد التنازل عن حقوق الجميع.

«يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية، فادخلي في عبادي وادخلي جنتي»
صدق الله العظيم

ببالغ الحزن وعظيم الأسى وصادق المواساة
نتقدم بالعزاء إلى الأخ/

العميد علي بن علي القيسي

محافظ محافظة إب

في وفاة المغفور له بإذن الله والده

علي القيسي

طيب الله ثراه وأسكنه فسيح جناته

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الآسفون:

حمود منصر، جميل عز الدين
فؤاد الخضر، إبراهيم الشعيبي، أفراح البخيتي

وكافة أسرة مكتب قناة العربية والاخبارية والـmbc

حين طُلب إلي أن أحاضر في موضوع "حرية الرأي والحصول على المعلومات في القانون" رأيت أن الحديث عن هذه الحرية في القانون يحتم التمهيد له بالحديث عن حرية الرأي في الدستور، باعتبار أن المكان الطبيعي للحقوق والحريات بعامة هو الدستور، وإنما القانون تبع له أو مكمل له.

وللدستور -عند الدارسين- عدد من القوانين المكملة له فيها: قانون الانتخابات، وقانون الأحزاب، وقانون الصحافة، وقانون المطبوعات والنشر. وهذه القوانين، مثل سائر القوانين الأخرى، مصدرها الدستور، ولكن طبيعة علاقتها بالدستور تختلف عن حالة علاقته بالقوانين الأخرى من حيث أن علاقته بالأخيرة تنحصر في وجوب اتساقها مع أحكام الدستور، وعدم مخالفة أحكامه، في حين أن الصلة بين الدستور والقوانين المكملة أعمق من ذلك بكثير، فهي بالأساس مكملة للدستور، تتولى تفصيل عموميات الدستور ومجملاته، وملء المساحات الدستورية التي كان عليه أن يشغلها ومَنَعه من ذلك فن الصنعة الدستورية التي أنتجتها ثقافة الأمم المتقدمة، ولكن هذه القوانين المكملة للدستور يجمعها عامل مشترك مع القوانين الأخرى، سبقت الإشارة إليه، وهو وجوب اتساقها مع أحكام ومبادئ الدستور.

وينبني على ما سبق أن نجعل حديثنا عن الموضوع على قسمين، في القسم الأول نتحدث عن حرية الرأي والمعلومات في الدستور، وفي الثاني ينصب الحديث عن الموضوع الخاص بهذا الحديث وهو حرية الرأي والمعلومات في القانون.

ولكن المعالجة القانونية لهذه الحرية يتوزعها أكثر من قانون، فهي موضوع لقانون الصحافة، وقانون العقوبات، وقانون الانتخابات، وقانون الإجراءات وغيرها، ولن نعرض لهذه كلها، ويكفي لنا بعضها كنماذج تدل على غيرها، وسينتظم حديثنا قسمين: الأول دستوري، والثاني قانوني.

أحمـد الوادعـي

حرية الرأي وحرية التعبير في القانون (#)

١- عمــى الإغفــال والقصــور

القسم الأول
حرية الرأي والتعبير في الدستور

بعد التفحص الضروري وجدت أن الدستور لم يفرد حرية الرأي بنص خاص، وإنما أشار إليها وإلى حرية الفكر ضمن نص مكرس أصلاً لحق المواطنين في الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد، فتقول المادة (٤٢):"لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون". أما حرية الحصول على المعلومات فلم يُعنَ بها الدستور، وقد خلا منها تماماً.

ولعل خير وسيلة للوقوف على مقام حرية الرأي أو حرية التعبير في الدستور أن نقارنه في ذلك بدساتير أجنبية، وقد اخترنا لذلك الدساتير التالية:

١- دستور المملكة المغربية، وجاء النص فيه هكذا: "يضمن الدستور...حرية الرأي وحرية التعبير بجميع أشكاله" (م/٩).

٢- الدستور الألماني، ويقول في ذلك: "لكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير كما أن له حرية الاطلاع على المصادر الميسرة له بطريقة طبيعية، وحرية الصحافة، ونقل الأخبار بطريق الإذاعة، والسينما مكفولة ولا رقابة عليها" (م/٥).

٣- الدستور الياباني، وتقول المادة (٢١) منه: "حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات وحرية الرأي والصحافة وكافة وسائل التعبير الأخرى مكفولة، والرقابة محظورة وسرية المراسلات مصونة".

٤- الدستور المصري، ونص عليها في المادة (٤٧) منه بالقول: "حرية الرأي مكفولة. ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون". ثم كفل حرية الصحافة والطباعة وسائر وسائل الإعلام ومنع الرقابة عليها في المادة(٤٨).

وبمقارنة النص اليمني بالنصوص غير اليمنية سابقة الذكر نخرج بالنتائج التالية:

■ النتيجة الأولى:

كل الدساتير -غير الدستور اليمني- حرصت النص على كفالة حرية الرأي وحرية التعبير عن الرأي معاً بينما الدستور اليمني نص على حرية التعبير فقط وأسماها "حرية الإعراب عن الرأي". ولن نقف عند الفرق بين مصطلح التعبير عن الرأي ومصطلح الإعراب عن الرأي حتى لا نوغل في التفاصيل الدقيقة، ونكتفي بالتنويه إلى أن اكتفاء الدستور اليمني بذكر حرية التعبير وإغفاله النص على حرية الرأي ليس بلا دلالة، ودلالة سلبية بالخصوص، ذلك أن ثمة فرق غليظ غير دقيق بين المصطلحين، فحرية الرأي حق أساسي يتفرع عن حرية التعبير، لأن التعبير مجرد آلية للحق في حرية الرأي أو أداة من أدواته، ولذلك حرصت الدساتير الأخرى على النص عليهما معاً للتلازم الضروري بينهما، فلا معنى للحق في حرية الرأي إذا لم يجد الرأي وسيلته للظهور، كما أنه لا معنى لحرية التعبير عن الرأي في غياب حرية الرأي ذاته.

■ النتيجة الثانية:

ويفترق الدستور إلى الأدنى عن الدساتير المقارنة به في عنصر آخر من عناصر حرية الرأي؛ فالأخيرة دون استثناء حين أقرت حرية التعبير عن الرأي ضمنت للإنسان حرية الصحافة كلازمة ضرورية من لوازم حرية الرأي والتعبير عنه، بينما الدستور اليمني أغفل كلية الحديث عن حرية الصحافة. والغريب أنه حرص على النص على حرية التعبير عن الرأي، ولاشك أن شرط اكتمال هذا الحق وضمانته يحتّمان عليه كفالة حرية الصحافة لأن مضمون حرية الرأي لن يتحقق دون صحافة حرة، وبدون حرية الصحافة يكون الحق في حرية التعبير الذي ضمنه الدستور نصاً مشلولاً لا يقدر على الحركة في أرض الواقع ومن ثم لا يمكن إعماله.

إننا هنا بإزاء ثلاثة حقوق في الحرية هي: حريةالرأي، وحرية التعبير عنه، وحرية الصحافة (وسائر وسائل الإعلام). وهذه الحقوق وإن كانت تتمايز وتتفارق بهذا القدر أو ذاك إلا أن الرابطة بينها غير قابلة للفصم، فبينها تبادلٍ علائقي عضوي بحيث أن كل حق فيها يشكل جزءاً داخلاً في الحق الآخر، فهي وحدة متكاملة سواءً من حيث واحدية المستفيد منها وهو الإنسان. أو من حيث موضوعها وهو كرامة الإنسان هذا الجوهر الماسي الناظم لكامل مصفوفة حقوق الإنسان، وبهذا فإن حرية الصحافة بالغة الأهمية، وأعتقد أن خلو الدستور من النص عليها وضمانها يصمه بعيب القصور في كفالة الحقوق الأساسية، ولا يغني عن ذلك أن يكون قد نص لها واحتفى بها قانون الصحافة الصادر عام١٩٩٠م ولائحته التنفيذية، إذ يجب - لأهميتها - أن ينزلها المشرع اليمني المقام المكافئ لأهميتها، وأن يسمو بها كما فعل مع الحق في المشاركة والحق في المساواة أمام القانون، فتجد مكانها في صلب الدستور.

إن خلو الدستور من النص على حرية الصحافة، والاكتفاء بتقرير هذا في نصوص قانونية، يجعل هذا الحق الأصيل في سلطة المشرع العادي، وهو المجلس التشريعي، وهذا لا يهوّن من أصالة وسمو هذا الحق فحسب وإنما تتعدى آثار ذلك إلى ما هوأخطر، وهو أنه يجعله على قابلية شديدة للإلغاء، والتعليق، والتقييد؛ إذ لا عاصم له من هذه الغوائل كما هو الشأن لو أنه ثبت بنص دستوري.

■ النتيجة الثالثة:

والمايز الثالث بين الدستور اليمني وغيره من الدساتير ذات المنحى الديمقراطي في شأن حرية الرأي والفكر، أن الدساتير تلك حرصت على كفالة حرية الصحافة مع أربع ردائف دستورية تسند هذا الحق وتحيطه بأقوى الضمانات الممكنة، وهي:

١- كفالة حرية وسائل التعبير الأخرى التي يسّرها العصر كالإذاعة، والتلفزيون، والسينما وغيرها من الوسائل.

٢- حظر الرقابة على الصحافة وسائر وسائل الإذاعة والنشر سواءً الرقابة السابقة أو اللاحقة.

٣- حرية تملك هذه الوسائل للتعبير، وكسر الاحتكار الحكومي لها، وهذا منصوص عليه في مواد أخرى من الدساتير المذكورة.

٤- وثمة رديفة أخرى جاءت بها الدساتير غير العربية مما ذكرنا، وهي كفالة هذه الحريات مطلقة أي دون الإحالة في تحديد إطارها إلى القانون.

وكل هذه الضمائن خلى منها الدستور اليمني، وإن كان النص اليمني أشار إلى وسائل التعبير بقوله عن حرية الإعراب عن الرأي: "بالقول والكتابة والتصوير"، وهذا يوهم القارئ المتعجل أنه كفل حرية وسائل التعبير الثلاث التي ذكرها، ولكن حقيقة النص لا تؤيد هذا الفهم لأن سرد الوسائل الثلاث جاء في سياق آخر هو تعداد الوسائل لاستعمال حرية التعبير ولا يقصد حرية هذه الوسائل التي ذكرها.

بقي أن نلاحظ بأن كل من الدستور الألماني والدستور المصري قد كفلا حرية الرأي كحق لكل إنسان، فهو حق للمصري ولغير المصري على السواء. بينما بدأ نص الدستور اليمني بالقول "لكل مواطن" بما يفيد قطعاً أن حرية الرأي في اليمن مكفولة لليمنيين فقط ولا تشمل غيرهم، ولسنا بحاجة إلى تتبع الفروق بين المواطن والإنسان فكل مواطن إنسان وليس العكس، ومن المفهوم أنه ليس كل من على الأرض اليمنية مواطن.

والدساتير التي جعلت هذا الحق شاملاً لكل إنسان تحفزها اعتبارات فكرية تقدمية هي من الإرث الفكري للحضارة المعاصرة فهي ترى أن حرية الرأي لصيقة بالإنسان بما هو كذلك وليس باعتباره مواطناً، وكأنها سابقة على الوجود المدني للإنسان، بخلاف الرؤية الفكرية للدستور الذي حكر هذا الحق على مواطنيه كالدستور اليمني، فهو يفتقد الأفق الإنساني، ويرى هذا الحق للإنسان باعتباره مواطناً، وليس بما هو إنسان، ويحصل على هذا الحق كأثر من آثار انتمائه إلى مجتمع معين، ويفتقده إذا افتقد هذا الانتماء بافتقاد المواطنة.

ورغم أن الدستور اليمني جعل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨م شرعة داخلية لليمن بنص المادة (٦) منه إلا أنه على صعيد حرية الرأي - بالأقل- لم يأخذ بالأساس الفكري الذي قام عليه الإعلان، فالإعلان مفتتح بالعبارة الجامعة لكل متفرقاته وهي قوله في المادة الأولى منه: "يولد الناس جميعاً أحراراً" وهذه العبارة تؤسس لحرية الرأي بأكثر مما هو شأن الحقوق والحريات الأخرى، لكن الدستور اليمني لم يحفل بهذا الأساس رغم مظاهرته للإعلان العالمي برمته، وجعله - كما سلف القول - شرعة محلية، وهو ماكان يحتم عليه أن يجعل حرية الرأي حقاً طبيعياً للإنسان ولصيقاً به لمجرد أنه إنسان من حيث المولد، ولهذا جعل حرية الرأي حقاً مكتسباً أوحقاً مدنياً يأتي نتيجة المواطنة وأثراً من آثارها، وهذا هو الذي يفسر مسلك الدستور وهو يشرع للحق في حرية الرأي حينما آثر استخدام عبارة "لكل مواطن" بدلاً عن عبارة "لكل إنسان" التي لم تعد خصيصة للإعلان العالمي وإنما شاع استعمالها وصارت تقليداً متبعاً من معظم دساتير الدول الديمقراطية. ولاشك أن كل دستور يتبع هذا التقليد أو يطرحه يعكس موقفاً محدداً من الحقوق والحريات العامة، ويفصح عما إذا كان هذا الموقف موقف احتفاء إيجابي، أم أنه الموقف الرخو والسلبي أو المتحفظ.

وقد رأينا سابقاً ان الموقف السلبي الذي جنح إليه الدستور اليمني قد عكس نفسه على موقفه تجاه حريات أخرى أهملها الدستور مثل حرية الصحافة وسائر وسائل الإعلام قديمها ومستحدثها.

وإذا كان الدستور لم ينص على مبدأ حظر الرقابة على وسائل الإعلام كما صنعت الدساتير المقارنة، فإن مرد ذلك وسببه موقفه الأصلي والموصوف آنفاً.

وصفوة القول إنه -أي الدستور- وقد قرر الحق في حرية الرأي على نحو قاصر وفي أضيق الحدود ثم أحال ما استبقى من هذا الحق إلى القانون يحدد مداه وسعته، وبالتالي فاعليته المسموح بها، فإنه من نافلة القول التقرير بأن الموقع الذي اختاره الدستور لهذا الحق لا يتجاوز حده الأدنى ببوصة واحدة.

■ أما النتيجة الرابعة:

وتتعلق بالحق في الحصول على المعلومات وحرية نشرها، ويقصد بهذا: حق الصحفي (أياً كانت وسيلة التعبير لديه) في الحصول على الأخبار والإحصائيات، والمعلومات، والأفكار وضمان حريته في إذاعتها ونشرها وتداولها. وهذا الحق ليس مخصوصاً بالصحفي، وإنما حق مشترك له ولسائر المواطنين، ويعتبر من أهم الحقوق المتعلقة بحرية الرأي ومناطها إذ لا يمكن لهذه الحرية أن تتحقق وتجد مجلاها إلا بكفالة الحق في الحصول على المعلومات بجميع مشتملاته السابقة و"حرية نشرها وتداولها"؛ لأن حرية الرأي والفكر ليس لها معنى ولا قيمة إذا لم يتوفر ضمان الحق في الحصول على المعلومات. ببداهة إن تكوين رأي صائب وصحيح ومحكم في شأن من الشؤون أو في قضية من القضايا التي تهم الحياة العامة للبلاد يتوقف على توفر معلومات شاملة لصاحب الشأن، ولا يمكن الحكم على شيء ما حكماً صائباً دون إحاطة تامة به، فالحكم على الشيء فرع تصوره كما يقول المناطقة.

ولهذا يمكن القول بدون مجازفة إنه إذا أريد لحرية الرأي أن توجد وتزدهر في اليمن فلابد من إعادة بناء النظام السياسي والإداري بحيث يتوفر له مستوى من الشفافية يسمح بتدفق المعلومات إلى المجتمع والأفراد بدون عوائق؛ لأن الدولة بأجهزتها المختلفة، بحكم ما لها من سلطة ومن إمكانيات، هي بمثابة بنك المعلومات في اليمن، والحَجْب الموضوعة على هذه المعلمات حالياً يجب أن تُزال ولا مبرر للإبقاء عليها إلا حرمان المواطنين من معرفة حقائق الأمور ووعيها، فكل شيء في اليمن مكشوف معروف للخارج، ولكن مضنون به على أهله فقط وهم المواطنون.

وإذا كان الدستور اليمني قد كفل للمواطنين حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فقد كان عليه أن يكفل لهم الوسيلة اللازمة لكي يكون هذا الإسهام ممكناً وفاعلاً، وهي الحصول على المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولكن الدستور - بخلاف الدساتير المقارنة- أغفل ذلك فليس فيه نص خاص بهذا الحق، وهذا قصور يجب تلافيه سريعاً.

كيف للمواطن الإسهام في السياسة الخارجية والسياسة الداخلية لليمن بصورة فعلية، وهو على عمىً عن حقائقها؟ وكيف للصحفي، والكاتب أن يبصِّر الناس بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للبلاد وأن يقدم تحليلات موضوعية وجادة عنها، وحقائقها محجوبة عنه؟ وقبل ذلك كيف للمواطن أن يمارس حقه الدستوري في الإسهام في الحياة السياسية لبلاده، وهوعلى ضلال من حقائقها ووقائعها!؟

(#) كانت وزارة العدل قد طلبت إليَّ الكتابة إلى إحدى ورشها، وبعد أن اطلع على مخطوطته المسؤولون هناك تجاهلوه

قبل أن نبكي سوريا

د. محمد عبدالملك المتوكل

تتصاعد الهجمة الصهيونية الأمريكية على سوريا الشقيقة في اطار المخطط الصهيوني للقضاء على كل مقاومة عربية قد تعترض الحل الصهيوني لمشكلة الصراع العربي الاسرائيلي أو تعيق الهيمنة الدولية على مصير الأمة وثرواتها وسيادة قراراها. وما تصاعد الحملة على الجمهورية الاسلامية الايرانية وتصعيد قضية الملف النووي سوى محاولة لشغل ايران بنفسها، حتى لا تقف إلى جانب سوريا وحزب الله في لبنان.

وكما هي عادة القوى الخارجية فإن القفاز الذي سوف تستخدمه قوى العدوان هو الصراعات الداخلية بين قوى تحتكر السلطة والثروة وتقيد الحريات وتستبد بالأمر، وقوى تتطلع إلى حقها في المشاركة والحرية والمساواة. وبين الفريقين فريق ثالث هو طابور المرتزقة والانتهازيين والعملاء الذين ينفخون في النار، ويبيعون الوطن وأهله في سبيل مصالحهم سواء كانوا في صف النظام أم في صف معارضيه أم عملاء لأعداء الوطن والأمة. هذا الطابور الانتهازي الهدام يزين للنظام أخطاءه، ويشجع المعارضة على الصراخ، ويفتح الأبواب للغزاة والطامعين. وقلة من الأخيار تدعو وتنصح وتحذر وتنذر ولكن لا يستجاب لها، حتى يقع الفأس على الرأس ولا ينفع الندم بعد زلة القدم.

إن واجب زعماء الأمة وقادتها وعلمائها ومثقفيها وكل القادرين من أبنائها، أن يقفوا إلى جانب سوريا الشقيقة وأن يدعموا صمودها ويجندوا كل إمكانيات الأمة للدفاع عنها، فسقوط سوريا سوف يكون القشة التي ستقصم ظهر البعير. ولن يبقى أمام المخطط الصهيوني ما يعيق تنفيذه أو يحد من غلوائه. وسنبكي حينها ملكاً مضاعاً لم نحسن الحفاظ عليه.

دعم سوريا الشقيقة ونصرتها لابد وأن يكون طبقاً لمفهوم الحديث النبوي القائل: أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً.. قيل يارسول الله ننصره مظلوماً أمر نفهمه لكن كيف ننصره ظالماً؟ قال الرسول عليه الصلاة والسلام: أن تزجره عن الظلم وأن تمنعه عن القيام به. إن واجب الأمة أن تقف إلى جانب سوريا الشقيقة وأن تمنع عنها الظلم والعدوان. وواجبنا الآخر أن نزجر النظام السوري عن الظلم وأن نضغط عليه أن يصحح أوضاعه وأن يتخلى عن احتكار السلطة والثروة والاستبداد بالأمر وأن يقبل بالمشاركة الفعالة للمواطنين ويقبل بالتداول السلمي للسلطة، وعلينا أن نقنعه بأن عليه أن يتقبل الرأي الآخر وأن يطلق الحريات ويحد من سيطرة الأجهزة الأمنية حتى نطمئن على تماسك الجبهة الداخلية ونسحب البساط على الاعداء الذين يستغلون الصراعات الداخلية، ويستثمرون مناخ السخط الشعبي الناتج عن قمع الحريات وانتهاك حقوق الانسان المدنية والسياسية بشكل خاص.

يقال: الغبي من لايستفيد من تجارب الآخرين، والأغبى منه من لا يستفيد من تجاربه هو. لقد علمتنا التجارب أن القوى الخارجية لا تهزم شعباً أو أمة إلا حين تتفكك جبهتها الداخلية ويجد الأعداء من يستعينون به من داخلها، ابتداء من تجربة ملوك الطوائف في اسبانيا إلى غزو افغانستان والعراق الشقيق. وما كان للغزاة أن ينجحوا وبمثل هذه السهولة لو لم يكن لهم من أبناء الوطن من ساعدهم ودلهم وقاتل في طليعتهم، وأغلبهم ممن حرمهم الاستبداد حقهم في المشاركة والحرية والعدل.

لقد آن للأنظمة العربية وعلى رأسها النظام السوري المستهدف أن يعيد النظر في موقفه من الاصلاح السياسي واطلاق الحريات واحترام حقوق الانسان. على النظام أن يستوعب المتغيرات والتحديات الخطيرة التي لا يمكن مواجهتها إلا بإحدى طريقتين: التنازل للأعداء والقبول بمطالبهم التي لا تنتهي، أو التنازل للشعب وبناء جبهة وطنية متماسكة يحس فيها كل المواطنين بأن حقوقهم متساوية، وأنهم يعيشون في ظل وطن ينعم بالحرية والعدل وسيادة القانون.

إن احتكار السلطة والثروة، والاستبداد بالأمر واستخدام القوة لاسكات الرأي الآخر، كلها عوامل تمزق الجبهة الداخلية وتخل بتماسك المجتمع وتخلق المناخ المناسب للتدخلات الخارجية. والمواطن المظلوم والمقهور والمغلوب على أمره والمحروم من حقوق المواطنة لا نستطيع نقنعه بأن يدافع عن وطن لا مكان له فيه، ولا نستطيع أن نضمن عدم ترحيبه بالشيطان الذي يخلصه من ظالميه وقد قيلت من قبل: عليَّ وعلى أعدائي يارب.. وظلم ذوي القربى أشد مرارة من وقع الحسام المهند. وقد لا يكون مقبولاً منا أن نعود فنلعن أولئك الذين لجأوا إلى الخارج هروباً من الظلم والقهر ولا نضرب على يد من ظلموهم وسلبوا حقوقهم وأتعسوا حياتهم؛ فلجأوا إلى أرض الله الواسعة وبحثوا عن نصير من الخارج.

لا يزال لدى الأمة فسحة لأن تنصر سوريا الشقيقة ظالمة ومظلومة، وقبل أن نعود فنبكي ملكاً مضاعاً لم نحسن الحفاظ عليه.

صدق الله القائل: «وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون».

مصطفى وخالد وبينهما إرث يشبهنا جميعاً

نبيل الصوفي
nbil21972@hotmail.com

يوم غادر كاتب هذه السطور مقر صحيفة الصحوة، محملاً بملفات خمس سنوات من العمل الذي جمع نجاحاً وفشلاً، وبعد خمس أيام من حدوث ما دفعه لتلك المغادرة، كتب رسالة لنقابة الصحفيين لتوضيح خطأ تبرير ماحدث عبر إحالته لصراع الاعتدال والتطرف في التجمع اليمني للإصلاح، وهو المنحى التبريري الذي ظهر في المدة الفاصلة بين خروجه وكتابة رسالته التي تضمنت توضيح أن القضية الجوهرية في الأمر تتعلق بالعلاقة الإدارية السيئة بين صحف الأحزاب ودوائرها الإعلامية.

في رسالتي تلك أردت أن أثير النقاش حول المشكلة الأم وهي مشكلة الصحفيين الحزبيين. وقد يستغرب القارئ حين أقول له إنني أيضا كتبت معها رسالة للأمانة العامة للتجمع اليمين للإصلاح، أقترح عليها -بكل سذاجة أو بكل مسئولية، لا أدري!- أن تتعامل مع الموضوع بتفكير مستقبلي، مقترحاً عليها أن تشكر النقابة على اهتمامها بأعضائها، وتؤكد لها أن الإصلاح حريص على العمل الدائم معها ومع الصحفيين، ومع مختلف المكونات السياسية والثقافية تحت سقف الدستور والقانون.

لكن لا الأمانة العامة تفاعلت مع الأمر، ولا الصحفيون ناقشوا القضية بعيدا عن إرث الصراع، أو التجربة.

«الثوري» تواصلَ لذات المشكلة

اليوم، ومع اختلاف كبير، فإن مانشاهده داخل الحزب الاشتراكي حول صحيفة الثوري يعيدنا مرة أخرى إلى ضرورة مناقشة الصحافة والأحزاب؛ حتى نؤسس لحالة مختلفة، تستفيد من ركام من التجارب لم يتوقف منذ عرفت بلادنا الصحافة والأحزاب، وهي ليست طويلة الأمد.

ولتسمح لي قيادة الحزب الاشتراكي هنا أن أكرر ما كتبته في "الثوري" عقب مشكلة الصحوة، مع تغييرات طفيفة تتعلق بتغير الزمان والحال.

قد يكون الاشتراكي تعرض خلال الأيام الماضية إلى حملة صحفية بعضها كان قاسيا، والبعض الآخر بدا غير مكترث أو غير مهتم بالتأكد مما لديه من معلومات، وبعضها ركن إلى موقفه التاريخي، وراح يبحث عن علاقات للسلطة بما اعتقد أنها محاولة للنكوص عن مشروع مشترك، ولم ينتظر الأدلة بل ذهب مباشرة للإدانة وترتيب مابعدها.

وقد يكون ثمة قصور أحيانا نتيجة خلل في التعبير وأحيانا لنقص في المعلومة، وسيكون بعضها خطأ وبعضها متعمداً، من هذا الصحفي أو ذاك، وتجاه هذه الحالة أو تلك.

غير أن ذلك كله لاينفي أن تلك الحملة لم تكن إلا نقاشا، أيا تكن حدته، فهو يدافع عن الاشتراكي، الحزب الذي يقول الجميع إنه شريك لهم، ويعبر عن جسد ناكئ حتى من الموضوعية، وهي تحديات إضافية لإصلاح الحياة السياسية في هذه البلاد.

لا أقول هذا باعتبار خالد سلمان والثوري رائد الوطنية، وغيره من قيادات الحزب من الباحثين عن غنائم السلطة؛ فلا خالد ولا بن دغر يحق لهما الحديث عن مشروع مشترك إن طالب أحدهما الآخر بالتطابق في الرأي، أو اعتقد أنه فوق القرار المؤسسي للحزب ولصحيفته، أو أنه - طالما أنه في منصب قيادي- المالك الشرعي للحزب أو للصحيفة وأن الآخر مجرد "مشاغب" يتوجب تأنيبه، إن لم يكن إراقة سمعته.

ومثلما أن للصحفيين وعليهم حقوقاً وواجبات، فإن على قيادات الأحزاب ذات الأمر، وكل بحسب منصبه وتأثيره.

وأعتقد أن الأحزاب لو تقبلت ذلك -ليس تعاليا بل بصدق وموضوعية- لزادت من فاعلية الشراكة السياسية ضد معوقات التحول الديمقراطي التي على رأسها وعي الفرد منا أياً كان منصبه أو انتماؤه.

وستكون مثل هذه الاستجابة تخفيفاً للحدة، التي من مصادرها الشعور بالإحباط؛ لأن المراد نقده سيعتبر النقد -مهما كان موضوعيا ومحددا- "تطاولاً وتدخلاً فيما لايعني"، علماً - وهذا ظني- أن الذي يقرر مسار النقد والتعريض، فضلا عن الهجوم أو الإدانة، هو الطرف المعني بذلك كله، وبخاصة حين يكون مؤسسة عامة يهمها الرأي العام على الأقل حتى كأصوات انتخابية.

وكلما شعر المجتمع انه شريك في صناعة توجه هذا الحزب، كان أكثر قبولا لتحمل أعباء الدفاع عن هذه الخيارات. ولايمكن مخادعة المجتمع بحيث يظل هذا المجتمع فقط داعماً لايؤبه به وله، ولكم في حال السلطات العربية خير مثال، إذ كلما خفت اعتبارها للرأي العام، بادلها هذا الرأي الاستخفاف، واتكأ أكثر على المصالح الفردية المباشرة كالوظيفة والامتيازات مقابل أي تفاعل مع هذه السلطات، وكلما عجزت هذه السلطة عن توفير هذه المصالح، قل تفاعل المجتمع معها.

إن العمل السياسي في المجتمع الديمقراطي يعني أن تصبح السيادة كاملة للمواطن، ليصبح من ثم هذا المواطن هو المرجع الحقيقي في تقرير اتجاهات القرار السياسي للحزب أو للدولة. وهذا هو جوهر الديمقراطية كآلية، والشورى كمفهوم وفلسفة، وهي باحترامها الحق الأصيل للمواطن أن يكون صاحب مرجعية التقدير لما يمكن وما يراد عمله، إنما تحمله -في المقابل- مهمة مساندة تنفيذ النجاح؛ ولذا فان الاستبداد نافذة للإحباط والانزواء والتراخي حتى في حماية الأوطان من العدوان الخارجي.

وكلما اهتم الرأي العام بقضية حزب أو أي مؤسسة عامة، سواء بالاتفاق أو الاختلاف، كان ذلك تعبيراً عن اهتمامه بمستقبل هذا الحزب أو تلك المؤسسة.

بين الحزب وصحيفته والصحيفة وحزبها

إن العلاقة بين الأحزاب وصحافتها جد عويصة؛ بسبب الصد المعرفي لدى الطرفين.

دعوني أحاول الاعتدال مع أن لي تجربة شخصية أدعي بها أني بذلت أضعاف ما بذلته قيادة حزبي للخروج من مشكلة "الصحوة" بغير النهاية التي انتهت بها، وهو مايجلعني ميالاً لاعتبار الأحزاب الأكثر تقصيراً، مع ملاحظة أني أناقش الصحفيين من أعضاء الأحزاب وليس التكنوقراط المهني.

هذا الصد المعرفي سببه عدم تقدير حجم الخسائر التي تلحق بالأحزاب وليس بالصحافة وبالسياسة، وليس بالمهنية.

ويمكن لنا بسهولة الحديث عن أن الأحزاب لاتخدم الصحافة إلا كلما ضيقت على صحفها لأنه من رحم كل صحيفة حزبية تخلق مشاريع أكثر مهنية، ولكننا في الحقيقة حزبيون أكثر من كوننا مهنيين.

ولأن الأحزاب هي الأداة الوحيدة للعمل السياسي -في مجتمعنا على الأقل- فإن هذه الخسارة تأتي على كبد نشاطنا فتلتهمه نهائياً.

ويجسد المرء أصحاب اليقين من أنهم يحسنون صنعاً، والذين، رغم كل الكوارث التي تنتج في لحظة يكونون هم فيها المسئولين على المكان والزمان، فإنهم يكتفون بإحالة كل جزء منها إلى سبب آخر، ويواصلون سكينتهم بحثا عن ضحايا جدد.

ومن هنا فامل أن لايكون التفكير الذي يدير علاقة الاشتراكي بالثوري، هو ذاته الذي أظهرته كتابات متعلقة بالموضوع من شخصيات ذات صلة. لست مع من يريد تصوير المطالبة بإصلاح مسار الثوري بأنه خيانة لتاريخ الحزب، خاصة وأنه في المقابل يتبنى أصلاً إصلاح مسار بلد. وأظن أن الثوري ستكسب زخما جديدا، حين تكون هي الأداة المعبرة عن جديد الحزب الذي استبشرنا به جميعا.

وهنا أتفق مطلقاً مع ما قاله الأستاذ مصطفى راجح عن ضرورة الخلاص من صورة أسرتنا للنضال وشكل الكتابة؛ فالحيوية هي مدخل النجاح، والكتابة ضد السلطة ليست هدفا بحد ذاته.

هناك بين القراء من يريد صحيفة لاتعكر مزاجه بأي رأي لايتفق معه. وهناك من يمكنه شن حملة على هذه الصحيفة أو تلك لأنها لم تتبنَّ وجهة نظره الشخصية في هذا القضية أو تلك. وهناك، منا نحن الصحفيين، من يمكنه الحكم على قوة وضعف العدد من هذه الصحيفة أو تلك من تعامل هيئة التحرير مع مقال أرسله ونشر أو لم ينشر. لكن النقاش المنفتح وحده الحل.

مصطفى وخالد.. ماهذا مانبشر به!

وكنموذج، دعوني أذكر القارئ بمقالين للعزيزين مصطفى راجح وخالد سلمان، نشرا هنا في صحيفة النداء. وسأتكئ على علاقة حسنة بهما معاً، لأقول رأياً مختلفاً معهما، ولكل منهما مستوى آخر من الاختلاف طبعاً، مع وجوب الاعتذار لكليهما؛ فلست معلماً ولا واعظاً كما قال احدهما أنه للآخر (بدء مصطفى بقوله إنه سيلقي على خالد درساً في الديمقراطية، فتجاوزه خالد بميل قائلاً إنه أستاذ يعلم الإنسانية).

● راجح

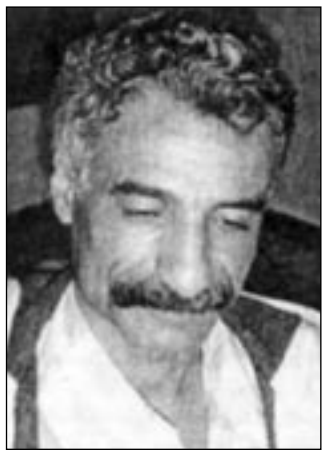

● سلمان

تحول الجدل إلى "معفاطة" ليست أبداً ماتنقص مجتمعنا الذي ندعي أننا نتصدى للتعبير عن مشكلاته وطموحاته.

وفي موضوع مصطفى تحديداً، قلت للأستاذ خالد سلمان عقب تعليقه الأول على ورقة الرأي التي كتبها مصطفى راجح -أياً كانت الجهة التي قدمت لها- إن تعليقه لم يكن صائباً بالمطلق، من وجهة نظري، فمصطفى لم يكتب تقريراً، وحتى التعريف الذي أورده ابن سلمان في النداء الأخيرة عن التقرير تنقصه الدقة؛ فالتقرير يتضمن معلومات خاصة عن الجهة المستهدفة، أما ماكتبه مصطفى فهو رأيه في الثوري، ومهما اختلفنا معه فليس لنا إلا حق الاختلاف مع رأي، وتصبح أي محاولة للحديث عن تجاوز الرأي إلى ذات صاحبه محاولة لوأد رأي، وليس هذا ماينقصنا، أو هو بالضبط مانحاول الفكاك منه.

ومع أني أسجل هنا اعتراضاً على أي حديث قادم للزميل العزيز مصطفى راجح بشأن الثوري؛ لأنه لن يكون نقاشاً طبيعياً، بل سيكون مرهوناً بالبحث عن الإدانة المستمرة. كما أسجل اعتراضي على أية محاولات لجر النقاش حول الثوري إلى المقايل؛ لأن الأخيرة تتحول إلى متنفسات للرأي، لكنها لاتحل أي جزء من المشكلة بل تخلق لها فروعاً مع كل مرة تناقش.

مع ذلك فقد هالني المقال الأخير للأستاذ خالد في النداء. لقد اسلم الأستاذ خالد نفسه لوعي يسكننا جميعاً، ولكن يتوجب مقاومته. إننا بحاجة لتجارب تطمئننا من كل تلك الأحكام والجمل القاسية والإنشائية، والتي أظن أنها تسيء لكاتبها وليست للمكتوبة فيه.

إن أكبر خدمة تقدمها الصحافة للرأي العام هي توسيع مساحة الحرية، واحترام حق القارئ في الحصول على المعلومة، وتمكينه من الاطلاع على كل الآراء في القضية الواحدة، سواء كانت أطراف النقاش معتدلة أم متطرفة، يمينية أم يسارية، في السلطة أم في المعارضة. أما أن نقلب دفاتر التاريخ لنبحث عن عمْر "مصطفى" مقابل عمْر مناضلي الحزب، وعشرات الأفكار والجمل التي تضمنها المقال، فذلك منحى أظن أن الأستاذ خالد لو غادر لحظته الراهنة، لوجد أنه منحى غير ديمقراطي بالمرة.

بعيدا عن «الثوري»

غير أن ثمة قضية لصالح الثوري وخالدها العزيز، وهي أنها ليست صوتا ناشزاً، وأي تقييم لحاضرها ومستقبلها عليه أن لايجر الماضي؛ لأنها في الماضي هي وحدها التي كانت تبقي الحزب الاشتراكي اليمني على اتصال بالرأي العام.

وفي كل حديث لي مع أول أمين عام لحزب يحظى بذلك الترحاب من قبل ألوان الطيف السياسي، د.ياسين سعيد نعمان، كان هذا الأمر واضحاً لديه. غير أن ثمة إرباكات تخلقه أطراف بوعي أو بدون وعي، ويكون الضحية في النهاية ذلك القارئ الذي يتمنى "ثوري" أفضل مع كل عدد جديد.

لذا، وكقارئ، أتمنى أن يدرك بن سلمان وبن دغر - باعتبارهما المعنيْن بالأمر- أن هذا الجدل لو وصل إلى نتيجة مختلفة عن تجارب النقاشات بين الأحزاب وصحفها، فإن الاشتراكيين سيقدمون لنا نموذجاً مختلفاً يتجاوز الخبرة التي حكمت تاريخاً من العلاقات السيئة بين الجانبين: الصحافة والأحزاب. وهو مايتطلب وعيا وحرصا وتنازلا وتواصلا وتخففا من سلبيات المجتمع السياسي اليمني، الذي يتحول إلى بيئة للنميمة والدسائس، حيثما استشعر وجود مشكلة.

إن خبرة المجتمع السياسي في معالجة مثل هذه المشكلة لاتعرف إلا طريقا واحدا، يأتي في النهاية وعلى المدى القصير على حساب الصحفي الحزبي، مهما كان حجم ماعليه من مسئولية قياسا بكل طرف سواء في الخطأ الواحد، أم في المهمة الإعلامية برمتها، حيث يصدر الطرف غير الصحفي حكما، قد يبرر هنا بمصلحة الحزب، وهناك بالحرص على الدين، وغيره بالعلاقات الحسنة بالسلطة، وأخرى بالعلاقات بالمعارضة وهلم جرا.

وأرجو أن تصمد التجربة حتى يقدم بها المكتب السياسي للحزب من جهة، وهيئة تحرير الثوري من جهة أخرى، تجربة مختلفة عن تاريخ العلاقات بين الصحافة والأحزاب، ليس من اجل الحزب، ولا من أجل الثوري، ولكن من أجل التجربة الديمقراطية اليمنية، التي هي موئلنا الوحيد، والتي ندعي أننا بها قادرون على تقديم نموذج مختلف من الحياة للشعب اليمني المتعب.

الأمر بالتأكيد بحاجة لجَلَد، وصبر، وعدم استسهال الحلول، وعدم الانجرار وراء كل هذه المطلقات من الأحكام التي قرأناها في الصحف، من الجميع.

أيها الأعزاء في الحزب والثوري، نريد نموذجا تؤسس عليه حلول لمثل هذه المشكلة العويصة التي تبدو قاهرة لنا جميعا.

مجرد اللقاء لا يكفي

عبدالبـاري طاهـر

في الشهر الماضي التقى الرئيس صالح بحزبي الاصلاح والاشتراكي كل على حدة.

معروف أن الحزبين المعارضين يضمهما تجمع " لقاء مشترك"، وهو تحالف سياسي محدود لايتجاوز التنسيق، كان الفقيد الكبير جار الله عمرمن ابرز دعاته والمتحمسين له، بل ان اغتيال الشهيد يعود في جانب مهم الى اجتذاب الاصلاح الى "حلبة هذا اللقاء".

لاشك ان التقاء الرئيس ببعض من معارضيه مؤشر طيب. ولكن المغزى الاكبر للقاء انه قد تم بعد الاضطرابات الدامية في كبريات المدن وبعض الارياف. فالدولة اليمنية منذ فوز حزب المؤتمر الشعبي العام في الانتخابات العامة ٢٠٠٣ بالاغلبية الساحقة، قد تصرفت بغرور فائض عن الحاجة، وعملت على مزيد من تهميش المعارضة ومحاولات إلغاء دورها.

لقد اختزلت الدولة او تماهت بالحزب الذي لايمتلك تقاليد حزبية حقيقية مما جعله ظلاً باهتاً للادارة الهشة والمتآكلة. وكان الرئيس هو عنوان السلطات الثلاث؛ مما جعله هدفاً مباشرا لسهام النقد بالحق والباطل.

الحكم اليمني لايدرك ان الانتصار الكاسح في الانتخابات، كالانتصار الحاسم في الحرب، لايعني الكثير في اللعبة السياسية اليمنية فالتقلبات في المزاج العام كالتقلبات المناخية سرعان ما تبدد نشوة الانتصار بطرح اسئلة جد مختلفة ومغايرة. هذا اذا ما كان الانتصار حقيقيا والفوز ليس بزائف.

لقاء الرئيس بالتجمع اليمني للاصلاح وبالاشتراكي كل على حدة، وربما يتبعه بلقاءات اخرى مع بقية اطراف اللقاء المشترك، امر طيب. لكن لا ينبغي المبالغة في قراءة ايجابياته بالقدر الذي لا يجوز تصويره كمؤامرة. صحيح ان الاضطرابات الدامية قد طرحت على الحكم والمعارضة اسئلة متحدية زاخرة بالإقلاق! وصحيح ان الخلافات المتفاقمة في جهاز الدولة الشائخ والفاسد وصلت مرحلة الخطورة، وقد ترافق الخلل العام في جهاز الدولة مع مزيد من تشديد القبضة على الحريات العامة، والحريات الصحفية بصورة اخص؛ مما ادى الى تصدع سمعة الحكم في الهيئات والمنظمات الدولية المحتفية بحقوق الانسان.

قوة الحكم في اليمن ليست في السند والحلف القبلي، ولا في قوة الجيش والامن كما يتصور الحكم، ولا في قمع المعارضة وتهميش الاحزاب وإلغاء هامش الحريات الديمقراطية.

تقرير التنمية البشرية للعام٢٠٠٥ يشير الى انحدار اليمن الى المرتبة الثالثة بين الدول الضعيفة في التنمية. وهي كشقيقتيها جيبوتي و موريتانيا تقبع في آخر السلم. وتتظافر الصعوبات الاقتصادية والأزمة العامة مع انتشار التذمر والانتقاد في اوساط قطاعات واسعة حتى في صفوف قيادات في الحزب الحاكم وائتلاف حرب ٩٤ ووصل التذمر كتلة حزب الحكم من النواب والكثير من المؤسسات. ولم يكن الضغط الدولي بأقل حرارة من حراك مؤسسات المجتمع المدني التي تنادت لتشكيل ائتلاف يضم فئات وشرائح في الحياة من النقابات والاتحادات والشخصيات المدافعة عن الحقوق والحريات.

ولعل الدوافع كلها على اهميتها جانب، وتهيؤ الرئيس لزيارة امريكا وبعض الدول الاوروبية جانب آخر فزيارة كهذه لابد وان يجري التمهيد لها بتقديم بعض الخطوات الجزئية والتكتيكية لتجميل الصورة التي شوهتها الاجراءات القامعة على مدى العامين الماضيين. ويبقى الاستعداد للانتخابات الرئاسية، وهي انتخابات يرجح فيها فوز صالح ولكن بصعوبة بالغة نظراً للقيود المتوقع فرضها سواء من قبل مؤسسات المجتمع المدني او من الهيئات والمنظمات الدولية.

فاليمن التي قدمت نفسها كانموذج للاصلاحات التي دعى اليها المجتمع الدولي والامريكي بخاصة، وحضر رئيسها اجتماع الدول الكبرى الثمان، تجد نفسها مطالبة بسداد فواتير السنوات العشر العجاف منذ نهايات حرب ٩٤. والحال ان الدولة وبلسان رئيسها تتحدث عن الاصلاح وتتعهد وتلتزم به بينما في الواقع تتراجع عما تحقق في الماضي، ويجري التدهور الاقتصادي الاجتماعي بشكل متسارع، وتظهر على النظام اعراض الشيخوخة والترهل والفساد، وينقسم " المحاربون " على اقتسام الغنائم، وتضيق الحلقة لتطرح خيارين اثنين: إما السير في طريق الانتصار بالحرب، وبتزييف الانتخابات وتخوين الآخر المختلف وتجريمه، أو التخلي عن اسلوب الحرب، والانفتاح والعودة للحوار والمشاركة.

ملف الوطن بين يدي الرئيس: ماذا بقي من أوراقه؟!

محمد سعيد سالم

كثير من أبناء شعبنا، كانوا سعداء وهم يتلقون أخبار عفو الرئيس علي عبدالله صالح عن المتهمين من الجماعة المحسوبة على الشيخ بدر الدين الحوثي، أولئك الشباب الذين ضمتهم السجون، بعد تداعيات المسيرات الناجمة عن الاصلاحات السعرية للحكومة، في شأن بعض المشتقات النفطية أو سلع أخرى.

ونفس القدر من الارتياح، صَاحبَ إعلان الرئيس تعويض آل بيت حميد الدين عن ممتلكاتهم، مثلما تم تعويض السلاطين والمشايخ في المحافظات الجنوبية.

هذه الدفعة الوطنية من "سماحة الرئيس" لتضميد الجراح النازفة في الوطن، وترميم الشروخ والتصدعات الماثلة في النفوس بسبب صراعات سياسية، أو مذهبية، أو فكرية، استكمال "لدفعات وطنية سابقة، أبرزها ما ارتبط بأحداث حرب ١٩٩٤، التي اعتقد الكثيرون في وقت من الأوقات، أن إصدار عفو فيها، مجرد حلم من أحلام اليقظة، غير قابل للتحقيق. وللانصاف، وأنا أحد الذين كانوا طرفاً في تلك الحرب بصورة أو بأخرى، كنت أعتقد أن نتائج الصراعات السياسية، أو غيرها، التي يراق فيها الدم، وتزهق فيها الأرواح غير قابلة للحل!

لكن الرئيس علي عبدالله صالح يعمل على إثبات العكس، ولم يبق له -وطنيا- في هذا الاتجاه إلا ما تعلق بنتائج الصراع السياسي، الذي مازال مبقياً على القيادي السابق - وهو سياسي لا علاقة ولا معرفة شخصية بيني وبينه- عبدالله عبدالعالم، دون أن يكون مشمولاً بنفس السماحة الرئاسية.

الرئيس صالح يقوم بعمل نبيل، محسوب لصالح المقعد الأول في اليمن، وإذا كان في ملفه التاريخي والوطني رصيد من المكاسب السياسية والوطنية، التي لم يسبقه اليها أحد، مثل العمل على انجاز جوانب من المشروع الوطني، الذي رفعت شعاراته الثورة اليمنية، وتحقيق الوحدة اليمنية، وحمايتها من الضياع والانهيار، والتمسك بالديمقراطية كخيار استراتيجي في سياق عملية تطوير دولة الوحدة، واعتماد التسامح كقاعدة للحفاظ على اللحمة الوطنية وتماسكها، فسيبقى ملف الرئيس ناقصاً، إذا لم ينجز استحقاقات أخري، يمكن ان تجعله (قائداً) استثنائياً لليمن، لا يمكن أن يبلغ ما حققه لوطنه وشعبه، رئيس آخر، مهما كان الرؤساء الذين سيأتون من بعده.

وقبل أن أضع رؤيتي وفهمي لهذه الاستحقاقات، لا بد أن ألفت الانتباه إلى أن قناعتي بأن المبادرات الرئاسية المشار إليها في قضايا الصراع السياسي والقضايا الأخرى، نابعة من حاجات وطنية وشعبية وسياسية وتاريخية، استوعبها الرئيس، وحولها إلى واقع، حتى يتم محاصرة أعمال الحقد السياسي والمناطقي والمذهبي، التي تلحق بالوطن خسائر متلاحقة، لا يكون بوجودها للوحدة الوطنية والديمقراطية أي معنى!!

كما أن تأصيل أي نهج للكراهية، لا يخدم الحاكم ولا المحكوم، ويجعل اليمن عرضة للسقوط على كل المستويات؛ لأن استمرار علاقات الحقد والكراهية، لا يستفيد منها إلا المتربصون بالشعوب والأوطان. ومن هذا الفهم، يكون الرئيس قد ألم بالمشكلات، وأخذ طريق البحث عن الحلول.

هكذا يمكن النظر إلى مثل هذه المبادرات الرئاسية الوطنية، وليس من خلال النظر إليها باعتبارها مواقف ضعف، أو محاولات لإرضاء قوى ضغط خارجي، لأن التعامل مع حاجاتنا إلى الإصلاح الشامل، يجب أن يكون هدفاً مشتركاً، وإن اختلفت النظرة إلى أولوياته وآلياته، وأن يكون هذا الهدف دافع الجميع إلى تهيئة مناخ الثقة، وإرادة العمل المشترك نحو المستقبل، وعدم الاستقواء بأدوات غير محلية أو وطنية.

أعود ثانية لعرض الاستحقاقات التي ينتظرها ملف الرئيس، وهي لا تقل أهمية عما أنجزه في سنوات وجوده على المقعد الأول قبل الوحدة وبعدها. من هذه الاستحقاقات:

١ - إحداث تطور نوعي ملموس في تشريعات الممارسة الديمقراطية، وتوسيع المشاركة في الحكم والتداول السلمي للسلطة.

٢ - إطلاق حرية الاعلام في جانب انشاء فضائيات وقنوات تلفزيونية ومحطات إذاعية بما لا يتعارض مع الدستور والتوجهات الوطنية وثوابتها وقيم المجتمع.

٣ - وضع خطة وطنية أو برنامج وطني لإرساء قواعد النظام المؤسسي والتخصصي في الكيان التنظيمي العام للدولة ومؤسساتها المختلفة.

٤ - إعتماد تشريعات وطنية صارمة في محاربة الفساد على كل المستويات، وإقرار آليات واضحة لتنفيذ ذلك، وتدعيم توجهاته (الرئيس) في عدم التستر على كل من تثبت الوقائع تورطه في الفساد، وتفعيل المحاكم والقضاء في هذا الاتجاه.

٥ - إيجاد شراكة حقيقية بين الأحزاب والقوى الوطنية لتعزيز المستوى الامثل من (اصطفاف وطني) على طريق استكمال مرتكزات بناء الدولة الحديثة وتنمية الديمقراطية.

٦ - إجراء تعديلات على قانون السلطة المحلية، تستوعب حاجات المحافظات والمناطق وخصوصية كل منها، وتسمح بمزيد من حرية الاختيار للقادة والمسؤولين في اطار كل منها، على طريق الاختيار الحر الكامل.

٧ - تقديم الأنموذج التاريخي على مستوى المنطقة في قضية الترشح لمنصب الرئيس في الانتخابات القادمة، إما عن طريق تنفيذ الوعد بعدم الترشح للمنصب ويكون ذلك (منجزاً) بالغ الأهمية والدلالة على مستوى الحراك الديمقراطي في المنطقة والعالم وهو الأول على مستوى التاريخ اليمني أو عن طريق الحصول على (تفويض) شعبي وسياسي، يشارك فيه أهل هذا الوطن أحزاباً وقبائل وشرائح اجتماعية مختلفة وهذا ما أرجوه شخصياً- حيث مازال في انتظار الرئيس وفقاً للدستور (دورة شرعية) للتنافس على مقعد الرئيس مدتها سبع سنوات قادمة، والوطن في حاجة إليها.

لكن من المهم هنا، أن يضع الرئيس هذا الاستحقاق من خلال (عقد اجتماعي ووطني جامع)، يحمل خصوصية تاريخية استثنائية أساسها ما أشرنا إليه، ويضاف عليها الحاجة إلى وجود الرئيس علي عبدالله صالح في مثل هذه المهمة، وحاجة الرئيس نفسه إلى انجاز منزلة تاريخية للوطن، وله شخصياً.

في هذه المرحلة باتت المصلحة مشتركة بين الرئيس والأحزاب والشعب والوطن، وليس في مصلحة أحد العودة إلى الوراء، أو البكاء الدائم على الأطلال، أو استخدام آليات الحل والمكايدات، بعد أن ثبت بالملموس أنها السبب في كل الأزمات والمنعطفات الخطيرة التي كادت تعصف باليمن..

اليوم، الجميع أمام خيارين لا ثالث لهما: إما أن يكونوا إلى جانب الوحدة والديمقراطية وأن يشتركوا في تأسيس (الوطن الخصب المستقر) القابل لشروطها وتطورها، وإما أن تتنافر القناعات والخيارات، ويتحول الوطن إلى أرض طاردة للتوحد والتقارب والانتماء، لا ينمو على ترابه غير (الكائنات) الضارة!!

الخيار الأول هو الأفضل، بل يجب أن يكون الوحيد، ولا بأس في أن يحدث الاختلاف من أجل بلوغ ماهو أجمل. في هذه الحالة فقط يكون الاختلاف (إختلاف رحمة).

ياء المنادى

العدد القادم..

محمد محمد المقالح
Mr_alhakeem@hotmail.com

طالما لديك بال يحمل في جيبه الداخلي مصلاً مضاداً لبكتيريا الوساخة

جـــازم سيـــف

■ إلى خالد سلمان، مصطفى راجح اذا تفضلا بمنحى شرف تقبلهم لهذا الإهداء المتواضع..

طالما لديك بال يحملُ
في جيبهِ الداخلي
مصلاً مُضاداً لبكتيريا الوساخة
طالما عزمتْ تقنية روحك
على ضخ مادة البنزين المُخفف
اللازم لتحريك آلة الحياة
طالما في ثلاجة ذاتك المُستيقظة
قليل من الجبن، النبيذ، الفاكهة
المتُحفزة للسفر نحو خلاياك
طالما حَدس فمك المدور كخاتم ماس
دائم الصوم حتى اللحظة
عن خطايا البُصاق
فوق تضاريس ذقنك
ومصفاة رئتك الانيقة
مابرحت ترفض التعامل
مع موردي النفايات!
طالما قلبك المحترم
المتوفرة ماركتهُ المُسجلة في هذه الفينة
قابل للتحول إلى رُوشتات علاج
خاصة بمرض اميبيا السياسة؛
ولسانك صريحة الإحمرار
مُتشبثة بلحاف الصدق
وإحساسك
باق...
وضميرك
لازال غير مُجاز
طالما ظل يدك
ينوي التقاط
واشعال
عود الثقاب
وبؤبوة عينيك
تتفادى الوقوع في مطب
جمع الصور
وتثبيتها
على جدار مرآة التماثل.!.!
وشعر رأسك المنكوش
يتجنب واو الإحالة
إلى نِصال..!
طالما بلعومك
المترع بضوء جمال
الإحتجاج
على طريقة ابن آوى
المُتعيش على الجيف
وملامحك مُبعثرة
بين "جُغرافيا تتسع
ووطن يضيق"
طالما عصب سمعك الخامس
مُعلن الإضراب عن التصفيق
والإحتفاء بالرايات الرخوة
المحمولة على البلدوزرات!
وسرير نومك الخالي من القوارض
يلتصق به شيء من الحلم
ببناء عالم بلا بزات!
طالما هناك بصيص أمل
في أن تنال وسام شرف على
وضع برازك الفاخر
بين فكيْ مرحاض!
مستعيناً بنور قنديل
جيد التوصيل بكابلات طاقتك
طالما في منتصف وجهك
فتحتي أنف صالحة كيميائياً
لفرز وأرشفة الروائح
بطريقة ابجدية
مُرحبة بالاختراع، الدعم
اللوجستي
المقدم من جانب مادة الكوريكت..!
طالما تستهوي مشاعرك
مخاطبة الخيوط المشاركة
بخفة متناهية
في بناء رقة الستائر البيضاء
ويروق لوجدانك
الإستمتاع كثيراً
بإيقاع رقصاتها
المُسلية إلى أبعد حد
طالما في غرفتك
باقة ورد طرية
ودفتر شعر قادم للتو
ولوحة رسم بلا هوية
ورف مسترخٍ على الحائط
بهدوء تام
طالما لديك طاولة
خجلة كعابر سبيل
ومقعد يستعد للذهاب بصحبة
خلفيتك الرطبة
إلى ورشة الصيانة
طالما يستطيع مطبخك الإحتيال
عليك
وإقامة علاقة إجبارية مع سقف
مرتّبك الذليل
دون أن تلجأ
مُديتك الخاصة بتقشير الخضار
إلى تغيير عنوانها
والخط المفاجئ من فوق قطعة
البلاستيك
الموضوعة بعناية
على سطح المفلسة
بغرض الإقامة
تحت إبط ذراع
احد متعهدي القتل
طالما طريقك ا لطويل
ممنوعة من الانكماش...
فلا بد من وجود لغة مُبتكرة
تفيض بالتفاهم
وفضاء الحوار
القائم على أساس أنا...
المشروط بضرورة وجود أنت...

حزب الإصلاح والنظام.. العلاقة المثيرة للجدل

يحيى اليناعي
yahai80@hotmail.com

في الأيام الماضية أطفأ التجمع اليمني للإصلاح الشمعة الخامسة عشرة من عمره بعد كفاح طويل ابتدأه قبل التأسيس بسنوات عديدة أيام كان حركة إسلامية تأثرت بفكر جماعة الإخوان المسلمين في مصر.

ومنذ النشأة الأولى كانت الحركة الإصلاحية اليمنية تقرأ بتمعن خلفية الصراعات الدموية التي نشبت بين الأنظمة الحاكمة حينها والحركات الإسلامية في كثير من البلدان العربية، أو بالأصح الظلم والتعذيب والتصفية التي مارستها الأنظمة المستبدة ضد كل ما هو إسلامي حركي، وما قابله من قلة وعي وإدراك ودبلوماسية وتقليد وصل حد العمى من تلك الحركات في التعامل مع الأنظمة الحاكمة وسنن الواقع.

في اليمن كانت العلاقة مغايرة؛ حيث شكلت مجموعة من العوامل علاقة فريدة بين الحركة الإصلاحية والنظام الحاكم أصبحت مثار اهتمام وجدل حتى اليوم. ولعل أهم العوامل في ذلك: الفهم الواعي والمتقدم لقادة الحركة الإصلاحية اليمنية، إضافة إلى الاستفادة من تجارب الحركات الإسلامية في البلدان العربية وصراعها مع الأنظمة، وكذا الطبيعة الديموغرافية والاجتماعية لليمن.

وقد أسفرت العلاقة بين النظام والحركة الإصلاحية عن مصالح متبادلة لم يكن البعد الوطني بمنأى عنها حيث كانت المعاهد العلمية نتاجاً للعلاقة التي ربطت الشهيد المقدم إبراهيم الحمدي رحمه الله بالحركة الإصلاحية، ثم تلاها فترة الرئيس الغشمي القصيرة، إلى أن جاء الرئيس علي عبد الله صالح حيث مرت العلاقة بمراحل شد وجذب متفاوتة ابتدأت قوية واستراتيجية، كما يحلو للكثيرين تسميتها، ثم تدهورت مع مرور الأيام حتى أعلن أمين عام الإصلاح الأستاذ محمد اليدومي عن وفاتها من على قناة الجزيرة: "الحزب الحاكم في اليمن هو النظام كما هو الفرد الحاكم" ولا يعني هذا أن الصلة انقطعت تماما.

لعل أول المحطات البارزة التي جمعت بين النظام والحركة الإصلاحية هي أحداث المناطق الوسطى بداية الثمانينيات من القرن الماضي حين كان المد الاشتراكي يزحف محملاً بشوفينية الايديولوجيا الماركسية من الجنوب باتجاه صنعاء التي كان نظامها في ذلك الوقت لا يقوى على المواجهة أو المنازلة لبضعة أسابيع.

وقتها كان الجميع مهددين بالفناء، النظام والحركة الإصلاحية، خصوصاً والأفكار الماركسية المعادية للدين ما زال لها صدى واسع في نفوس الاشتراكيين، وكانت مشاهد إعدام وسحل العلماء في الجنوب وتعذيبهم بقسوة ما زالت ماثلة للعيان، إضافة إلى أن أحلام جيفارا وهوس أفكاره كانت حاضرة بقوة لدى النظام الجنوبي في السيطرة على اليمن الشمالي آنذاك باعتراف الشهيد جار الله عمر في مقابلته مع صحيفة الخليج.

إذاً كان النظام والحركة الإصلاحية ومعهما الجزء الشمالي من الوطن معرضين للخطر من المد الثوري الاشتراكي الذي جاء مستعمراً. وقد رضخ النظام الحاكم وقتها لمطالب الثوريين الاشتراكيين بعد أن استولوا على المناطق الوسطى ونزل عند شروطهم التي كان أهمها أن يتولوا أهم خمس حقائب وزارية في الشمال.

غير أن تحالف الحركة الإصلاحية مع النظام آنذاك استطاع أن يوقف الزحف الثوري للاشتراكيين بالرغم من أن الحركة الإصلاحية لم تزل في بداياتها الأولى ولم تكن واسعة الانتشار كثيرة الأعضاء، وقد خسرت عدداً من قياداتها وأفرادها الذين كانت بأمس الحاجة إليهم آنذاك كالبهلولي والجلال.

بعد انتهاء الحرب التي استمرت طويلا قلب النظام للحركة الإصلاحية ظهر المجن وحاول تفريخها بعدد من الوسائل عبر محاولة تعيين قياداتها ملحقيات ثقافية في سفارات اليمن بالخارج كما حدث بالنسبة للأستاذ ياسين عبد العزيز، ومحاولة احتواءات ناجحة مع البعض الآخر كما حدث مع الأستاذ عبد الملك منصور سفير اليمن حاليا في تونس.

وتوالت المحطات التي جمعت النظام الحاكم بالتجمع اليمني للإصلاح عقب الوحدة المباركة والتي أهمها حرب الانفصال، والائتلاف الثنائي الذي جمع الإصلاح بالمؤتمر في الحكومة،و قضية جزيرة حنيش والحدود السعودية اليمنية، والانتخابات الرئاسية في ٩٩م.

وقد كان للإصلاح بصماته الواضحة في هذه المحطات حيث كان شريكا فاعلا في الحرب ضد الانفصال واستطاع أن يخرج من الائتلاف الثنائي الحكومي بأقل الخسائر رغم محاولات النظام لتشويه صورته، وكان للإصلاح الدور الأكبر والفاعل في استعادة جزيرة حنيش وتسوية الحدود السعودية اليمنية عبر مسئول العلاقات السياسية الدولية بجماعة الإخوان المسلمين يوسف ندى كما جاء في شهادته بقناة الجزيرة.

وبالرغم من أن الإصلاح شريك فاعل في صناعة الأحداث السياسية اليمنية خلال الفترات الماضية إلا أن النظام يغمطه حقه

● الرئيس صالح

● الشيخ الاحمر

ويتفاخر وحيدا بصناعة تلك الأحداث، وهو أول من يدري بشراكة الإصلاح الفاعلة في صناعتها، بينما الإصلاح يمارس زهدا غير مقبول في عدم الحديث عن دوره في صناعة تلك الأحداث.

كانت العلاقة طبيعية لم تصل حد التآمر الكبير في تصفية الإصلاح وإقصائه من قبل السلطة خلا ل تلك المحطات حتى ما بعد أحداث سبتمبر الأمريكية حيث سعى النظام إلى تقديم الإصلاح لقمة سائغة للأمريكان كإرهابيين وممولين وداعمين للإرهاب، لكنه فشل فشلا ذريعا، غير أنه بعد فشله هذا سعى إلى صناعة الدسائس والفتن التي رأى أنها ستشكل ضربة قاصمة للإصلاح فكانت قضية اغتيال الشهيد جارالله عمر القضية الأخطر في مسيرة حزب الإصلاح والتي استهدفت أعلى هيئة تنظيمية فيه، إضافة إلى أنها كانت ستحدث إرباكاً داخل المؤتمر العام قد يؤدي إلى وقوع ضحايا من القيادات الإصلاحية وقيادات الأحزاب الأخرى.

وقبل أن نسوق الاتهام للسلطة بالوقوف خلف الحادثة بلا دليل فإن تعامل النظام مع الحادثة في الإعلام الرسمي الذي سعى لتأجيج الفتنة على مستوى الوطن يشي برضاه وابتهاجه بما حدث وعلمه المسبق بالواقعة.

من خلال استقراء متأني يستطيع الراصد أن يحدد طبيعة العلاقة المثيرة للجدل بين الإصلاح والنظام الحاكم، أو بالأصح طريقة تعامل النظام مع الإصلاح، فالنظام يظهر وده واهتمامه وتعاونه مع الإصلاح قبل وأثناء الأزمات ثم يقلب له ظهر المجن بعد انفراجها، وهو يسحب تصرفه هذا في كل المحطات التي جمعت بينه والإصلاح.

الغريب أن النظام وبعد كل انتصار يحققه يسعى مباشرة - أثناء النشوة والكبرياء بتحقق الانتصار- إلى التآمر على الإصلاح ومحاولة تفكيكه، فبعد أحداث المناطق الوسطى عرفنا كيف سعى إلى تفكيك الحركة الإصلاحية، وبعد حرب الانفصال مباشرة سعى بعض مستشاري النظام إلى صناعة توجه لدى النظام بضرورة البدء بتصفية الإصلاح وتفكيكه بعد الحزب الاشتراكي كأهم تكتل سياسي وبشري موجود على الساحة يقلق النظام، ثم أعقبه حملة التشهير والمضايقات أثناء الائتلاف الحكومي.

ولم تكن طبيعة النظام مختلفة عن سابقاتها بعد انتهاء قضيتي جزيرة حنيش والحدود؛ فقد شن النظام عبر خطاباته هجوما شرسا على الإصلاح وتسارعت حملة إقصاء الإصلاحيين من وظائفهم بوتيرة مثيرة، ثم أعقبها إلغاء المعاهد العلمية، والمحاولات السلمية لإثناء النظام عن قرار الإلغاء.

وفي المقابل اتصف تعامل الإصلاح مع تآمر النظام بالحكمة و (الصبر والاحتساب)، واستطاع بدهاء نزع فتيل العديد من الأزمات التي صنعها النظام بامتياز، وأثبت بما لا يدع مجالا للشك تغليبه للمصلحة الوطنية على مصالحه الذاتية، فقد كان يتعامل مع الأزمات من منظور وطني واسع، وليس بنزق يفضي إلى التناحر مع السلطة وإدخال الشعب والوطن في مستنقع دماء يغرق فيه الجميع.

لقد كان الإصلاح أول حزب يمني يصل إلى السلطة عبر فوهة الصندوق الانتخابي وليس فوهة المدفع، وأول حزب يغادر السلطة عبر الفوهة ذاتها ، وقد غادرت قياداته مناصبها وكأنها تغادر قاعة حفل ولم تُرَق قطرة دم واحدة.

وبعد أن ألغيت المعاهد العلمية كان الكثيرون يتوقعون حدوث أزمة تفضي إلى ما لا يحمد عقباه، لكن شيئا من ذلك لم يحدث ولعل السلطة أدركت بعد أحداث صعدة (قدر الإصلاح وربما قالت: سلام الله على الإصلاح).

ما يهمنا الآن هو كيف ستكون العلاقة مستقبلا بين النظام والإصلاح؟! لعل هذا هو السؤال الأكثر أهمية خصوصا ونحن أمام استحقاقات انتخابية من العيار الثقيل وأمام متغيرات محلية وإقليمية متعددة. بالتأكيد لا نستطيع أن نحدد طبيعة العلاقة التي ستكون، لكننا نقدر أن نضع المحددات التي ستشكل تلك العلاقة:

- الإصلاح غدا اليوم حزباً كبيراً يستعصي على الإقصاء والإلغاء، الأمر الذي سيفرض على النظام تغيير طبيعة التعامل وبالتالي العلاقة خصوصا بعد نجاح تجربة اللقاء المشترك وفشل السلطة في التأثير عليها.

- الانتخابات الرئاسية القادمة ستكون محطة فاصلة في العلاقة مع النظام، فالإصلاح كما يلوح في الأفق غير مستعد لإعادة ترشيح علي عبد الله صالح أو تزكية أي مرشح للمؤتمر، وستدخل العلاقة منحى التنافس على المنصب الأول في البلاد، وهو منحى حرج للطرفين.

- الأوضاع المحلية والإقليمية أصبحت في غير صالح النظام، ورياح التغيير القادمة تدلف من جميع النوافذ مما يعني ضرورة أن يغادر الإصلاح مربع المعارضة الهادئة التي تراعي حساسية النظام إلى المعارضة الفاعلة التي تلبي هموم وتطلعات الشعب المطحون بسياسات النظام، وليس أمام الإصلاح من بد سوى تدشين مشروع المعارضة الفاعلة، وأظن أنه بدأ يدرك أهمية هذه الخطوة التي ستفرض نوعاً جديداً من العلاقة بين النظام والإصلاح لم يعهداها من قبل.

المركزية المالية تضعف الحكم المحلي

أحمد سعيد الدهي

صدر قانون السلطة المحلية رقم ٤ لعام ٢٠٠٠ ليمنح المحافظات الحق في إدارة شؤونها المحلية الداخلية، وليحررها من قبضة المركزية الإدارية الجاثم زمناً على صدر المحافظات، وليعيد لهذه الأخيرة بعض التوازن الذي فقدته بحكم سنن النظام التقليدي الفردي المركزي المتسلط.

وكان القصد المقصود من الحكم المحلي إتاحة الفرص أمام المحليات في إشراك المواطن في إدارة شأنه العام، وتفجير طاقته وإمكانياته في صنع النهوض والتقدم، وتحميله مسؤولية التخطيط، وحل مشاكله، وقضاياه المحلية بروح الكفاءة والمبادرة بروح التوثب، والمنافسة.

غير أن القانون قد جاء متحيزاً لعقلية وفكر المركزية الإدارية المفرطة، جرياً على عهد السلف، جاء هذه المرة من باب المركزية المالية، حيث جرد الحكم المحلي من أداته، وموارده المالية المحلية، التي تمثل عنصر النجاح، وشرط الإدارة المحلية ومسوغ الانعتاق من قبضة المركز والمركزية الإدارية المفرطة. فعل ذلك عن طريق تجريد المحافظات من مواردها المحلية والاستيلاء عليها بدعوى أنها موارد عامة سيادية قضى بها القانون الذي فصل على مقاس الحكم المركزي المتطاول عهوداً عجافاً، فلم يترك للمحافظات غير فتات لا يقوى معه حكم، ولا يقوى نظام، ولاتتطور فيه حياة، ولا يستقيم نهوض. وبذلك جاء القانون ليعزز الحكم المركزي، ويزيده غلواً وتمكناً ويمنحه احكاماً وسيطرة عبر التحكم، والسيطرة على الموارد المالية المحلية، ومن هنا خضعت المحافظات جميعها للمركزية الإدارية عبر المحافظ المعين أصلاً ممثلاً للمركزية الإدارية والسياسية من ناحية، وخاضعة للتبعية المالية المركزية من ناحية ثانية، وحسب ذلك النظام المركزي المفرط، المموه شكلاً بالحكم المحلي المفرغ مضموناً من الحقوق والصلاحيات الحقيقية، المكبل بالقيود الإدارية والمالية، حسبُ ذلك القانون بقواعده المختلة المعلولة، أن يضع كل المحافظات تحت رحمة ذلك النظام المركزي المزدوج القديم الجديد، ويجعلهاتابعة مرغمة تدور في فلك هيمنة واستبداد المركز المحنط التقليدي المتسلط، ضيق الأفق، الأمر الذي يحرم الحكم المحلي، حقيقة وواقعاً، من خصائصه ومميزاته الداخلية، ويسلبه أهدافه ويفرغه من محتواه ويفقده دوافعه ومنطلقاته ويجرده من امكانية تطبيقه على إدارة الشأن الخاص المحلي ويحرم هذه المحليات من خوض معركة التنمية بقدرات وكفاءات موارده المالية، البشرية والفنية المحلية، وإتاحة فرص إشراك افراد المجتمع المحلي في صنع نموذج حياتهم. وبالتالي يكون القانون قد قام عملياً بمصادرة الديمقراطية وحقوق الانسان في التعبير عن حرية المجتمعات المحلية في صوغ حياتهم، والمساهمة في المشاركة الادارية، والسياسية، وخوض غمار تجربة التنمية المحلية، وتحمل مسؤولية صياغة حاضرهم ومستقبلهم، مما يحكم على المحافظات بمزيد من التخلف والضعف، والفقر والانحطاط.

الدليل على إفراط المركزية المالية، ومصادرة الموارد المحلية لصالح السلطة المركزية، هو ما تعكسه الموازنة العامة السنوية حيال الحكم المحلي. وبالوقوف على موازنة الدولة لعام ٢٠٠٥م، نجد أن ايرادات الموازنة المتوقعة للسلطة المركزية قد قدرت بنحو ٧٣٦,٦ مليار ريال بينما قدرت الموارد للسلطة المحلية بنحو ٢٥,١ مليار ريال وبما نسبته ٣,٣٪. لاحظوا مدى الافتئات والإجحاف، والظلم، على السلطة المحلية! حيث تحصل كل محافظات الجمهورية من إجمال مواردها على تلك النسبة الضحلة بينما يستأثر المركز -في صنعاء- بنسبة ٩٧,٩٪ من إجمالي موارد المحافظات، التي تتولد، وتتدفق بفضل جهد الإدارة المحلية ومن خيرات هذه المحافظات.

وعلى نطاق النفقات العامة المخصصة في موازنة الدولة للعام نفسه، نرى أن السلطة المركزية العليا تستحوذ على مبلغ ٦٧٣,١ مليار ريال مقابل تخصيص مبلغ ١٦٣,١ مليار ريال للحكم المحلي، وهو رقم يشكل نسبة ٢٤,٢٪، وهو فارق آخر مخل يعكس مدى إفراد المركزية المالية الادارية، وإلغائها العملي للنظام المحلي للمحافظات، وربط هذه المحليات بقيود الحاجة المالية التي يستحيل نجاح السلطة المحلية بدون توفير القدر الكافي من الاموال اللازمة لتمويل انشطتها المختلفة، وبذلك يكون قانون السلطة المحلية قد حافظ على جوهر ومضمون الحكم المركزي المفرط، وتحايل على نظام الإدارة المحلية وجردها من أهم وسائل وأدوات الإدارة والتطوير.

لقد جرد قانون السلطة المحلية المحافظات من مواردها المحلية وألحقها بالحكم المركزي، ووضع هذه الموارد الضخمة تحت الهيمنة المركزية يتصرف بها هدراً وتبذيراً على نفقات غير اقتصادية، ولاإنتاجية، على حساب مصالح وحقوق المحافظات، وخصماً من فرص نهضتها وتقدمها.

فعلى سبيل المثال قدرت موارد مدينة عدن لعام ٢٠٠٦ بنحو ٣٧ مليار ريال، في حين خصص لها من مواردها الذاتية نحو ٢,٧ مليار ريال، وهو مبلغ يماثل ٧,٢٪ من إجمالي موارد المحافظة والعاصمة الاقتصادية والتجارية، وهي نسبة ضئيلة تحصل عليها مماثلة جميع المحافظات، كما خصص للمدينة في موازنتها لنفس العام نحو ١١ مليار ريال، وهو مبلغ يمثل نسبة ٢٩,٩٪ من موارد المحافظة.

إن استمرار هذا التحيز والإختلال لقانون السلطة المحلية لصالح المركز المهيمن التقليدي سيجعل هذه المحافظات تعيش حالة دوران مستمر في حلقة التخلف، والانحطاط ويحرم أبناءها من ناتج جهدهم وعرقهم، ومزايا مواردهم الذاتية من ناحية، وسيمكن المركز من الاستمرار في تشديد قبضته المركزية، ومصادرته لحقوق الحكم المحلي وحرمان المواطن من دوافع الجد والمنافسة والاستمتاع بعائد إنتاجه المادي والمعنوي.

لذلك وبناء على ما تقدم ندعو إلى تعديل قانون السلطة المحلية تعديلاً جوهرياً يكفل صون الموارد المالية الذاتية للمحافظات وتمكينها من اعادة بناء حالتها المتدهورة، وذلك عن طريق اعادة توزيع الموارد توزيعاً عادلاً لا يقل فيه نصيب المحافظة عن نسبة ٥٠٪ من مواردها الذاتية بصرف النظر عن مصدر ذلك المورد، مع توسيع صلاحيات هذا الحكم توسيعاً للديمقراطية وإحقاقاً لحقوق الإنسان والمواطنة المتساوية.

وفي هذا السياق ندعو كافة الأحزاب، ومنظمات المجتمع المدني إلى النضال الديمقراطي في سبيل إعادة التوازن للحكم المحلي، وفي سبيل خلق فرص نهوض وتقدم حقيقيين.

الغرابة الفاتنة في شعر طه الجند

احمد صالح غالب الفقيه

جاء إلى صنعاء من مرتفعات وصاب العالي الساحرة في إهاب صوفي بداخله قلب طفل. شعره يفصح عن حكيم يدرك ضعف وقوة الجمال الذي يتخلل نسيج الوجود متجسداً في الكائنات التي يبدي نحو مظاهرها تواضعاً صبوراً رقيقاً.

ينتابك إحساس بالابتهاج وأنت تمر بتجربة القراءة، فلا تريد أن تتوقف. في ديوانه "أشياء لا تخصكم" تفاجأ بشاعر عملاق، وصل مستوى رفيعاً في النضج والإبداع، ومنذ العنوان تشعر بحميمية ما يحتويه الديوان الذي يصدره بهذه الترنيمة الخاشعة بعنوان "إبتهال":

من رسم الوجود
وقلب الأحوال
رب الخائفين
بلا ملامح جاءت الكلمات
لا يقين سواك

"رب الخائفين"!! أي إحساس عميق أملى هذه العبارة في هذا المقام؟!!.

الشاعرية في نصوص طه الجند ملتصقة بالمضمون، وبالرؤيا. شعر يعيد تشكيل العين من جديد؛ لترى أعمق وأدق، بإحساس يتفاعل مع التفاصيل الخفية في ظهورها، والليل والصباح، وكل ما يشكل موضوعاً للشعر:

الليل

يقفز النباح في الجهات
صهيل وهمهمات غامضة
الله وحده يعلم كيف يقضي ليلته
وحيداً في الخارج

●●●

حين يمل الانتظار
يغفو الليل على المشارف والجروف
هكذا من رحم الكائنات المبللة
الصباح بوجهه الأعمش الصغير
يطل

أشعر –بقوة– أن طه الجند اخترق الخلوة الحميمة للشعراء العظام، من طاغور إلى بابلونيرودا. فضاؤه الشعري يتبدى في الصورة وتجلياتها الشعرية وما يختزنه من الدهشة (حد الصعق) كتعبير محمد بنيس، لا في استخدام المفردات بخصائصها اللغوية المتعلقة بلغة الكتابة ولا في الايقاع والقافية. موسيقاه فيها من النعومة والشدة ما يتلاءم مع الحركات الغنائية للنفس، ومع تموج الأحلام وقفزات الوعي، كما يقول جان كوهن في بنية اللغة الشعرية.

إحساسه الشعري عالٍ، ومتدفق، ونادر، كما عند الشعراء العظام، حيث نجد الشعر العابر للغات، فأياً تكن اللغة التي تقرأ بها هذا الشعر، في لغته الأصلية، أو مترجماً، فإنك تجد شعراً حراً من كل لازم قديم أو جديد، فلا أثر لأي خصيصة أو نزعة تقليدية، فهو يكتب بالعربية شعراً يتجاوز

● الجند

مستوى النشيد التقليدي في الشعر العربي، إلى مستوى الحكمة تارة، والإدهاش دائماً، لترى في نصوصه ما يراه الناس كل يوم لكنهم يمرون به صماً وعمياناً.

من يتعظ من النار
غير الحداد المستند إلى الجحيم

●●●

للمنتصر حكايات كثيرة
وللمهزوم ساق خشبية

●●●

الآخر وجود مشوش
لكائنات خائبة
... أنا الآخر إذاً !

●●●

الوضوح جدار آخر
فمن يثقبه؟

●●●

إخلع حبر الخوف
سيراك الحائر
وتدل عليك النار

●●●

عند الارتطام فقط
ندرك كم نحن أغبياء

كانت تلك بعضاً من "أقوال العابر" كما أسماها، وكأنه يقول عبرها: إن على الشعر أن يظهر شيئاً جديداً قريباً، وأليفاً، ولكنه غير مرئي إلا لعين شاعر من طراز خاص.

في نصه "مملكة الريح" يبدو النص كأن كلماته قطرات تتساقط من عالم سحري مليء بالدهشة:

الأرض تقترب من العشب
من السفح والندم
من جذع الماء
وحدها الريح
تعانق البراعم
تحرث السرحان والنعاس
وحدها مع النسر العجوز
في الأعالي حيث أنكيدو
حيث الرب الرحيم

روح طه الجند الساخرة تتخلل ديوانه، ففي الحكاية الرابعة من حكايات أول القرن يقول:

ماذا يصنع الموت بإجازته السنوية
والبنتاجون في مهمة إنسانية؟!

وفي الحكاية الأخيرة:
أمريكا
حذاء ضيق
سيُلقي به المسافر
في المحطة القادمة
ويكمل رحلته خفيفاً
كالفراشات البرية

في رأيي المتواضع، طه الجند شاعر عظيم.. شاعريته هائلة، تسندها ثقافة عميقة تتجلى في نصوصه.. شعره كفيل بإيصال الشعر في اليمن إلى العالمية بسهولة.. قابلية شعره للترجمة عالية جداً، دون أن يفقد شيئاً من ألقه، لماذا لا يمثل بلادنا في الملتقيات العالمية؟ وأين وزارة الثقافة منه؟ حرام أن نهدر موهبة بهذه الضخامة.

اليرموك يحرز بطولة الجمهورية في التايكواندو

اختتمت الجمعة الماضية تصفيات بطولة الجمهورية الحادية عشرة لرجال التايكواندو "تجمع صنعاء" والتي نظمها الاتحاد العام للتايكواندو خلال الفترة ٢٨-٣٠ سبتمبر الماضي وبمشاركة فرق: الأهلي والهلال وشباب الجيل من الحديدة، واليرموك والوحدة والسبعين والشعب من صنعاء، والوحدة والشباب من عمران، وتضامن خمر، ونصر حجة، ونصر صعدة.

واستطاع نجوم اليرموك إحراز البطولة برصيد ٤٦ نقطة و٣ ذهبيات وبرونزية واحدة، فيما أحرز الأهلي من الحديدة المركز الثاني برصيد ٣٧ نقطة وبذهبية واحدة وفضيتين وبرونزية واحدة، وحل هلال الحديدة ثالثاً بذهبية وفضية وثلاث برونزيات وبرصيد ٣٧ نقطة.

بطولة الجمهورية الـ١٣ لناشئي وشباب الكونغ فو

اختتمت الأحد الماضي بطولة الجمهورية الثالثة عشرة للناشئين والشباب لمنافسات التاولوا: "السانشوان، النانشوان" بمشاركة ست محافظات هي: الأمانة، تعز، عدن، الحديدة، ذمار، لحج" حيث توج منتخب الأمانة بالمركز الأول وحل منتخب تعز ثانياً ومنتخب ذمار ثالثاً.

هذا وشهدت البطولة منافسة قوية، أظهرت المستوى العالي الذي وصلت إليه اللعبة. كما أفرزت العديد من اللاعبين الجدد الذين سيتم ضمهم إلى قائمة المنتخب الوطني للكونغ فو والمشاركة بهم في البطولة الأفرو اسيوية وبطولة العالم في فيتنام.

وقد جاءت النتيجة النهائية للمنافسات كالتالي:

■ أسلوب السانشوان"ناشئين"

رمزي عبده هيال - الأول - تعز
سلطان اليماني - الثاني - الأمانة
محمد ربيع - الثالث - لحج

■ أسلوب النانشوان "ناشئين"
صدام الرحومي - الأول - الأمانة
احمد عبدالرحمن - الثاني - تعز
احمد علي احمد - الثالث - لحج

■ أسلوب السانشوان "شباب"
حمدي اليريسي - الأول - الأمانة
احمد محمد سعد - الثاني- تعز
جلال سالم - الثالث - عدن

■ أسلوب النانشوان "شباب"
احمد النوم - الأول - الأمانة
سمير المعلمي - الثاني - ذمار
صالح حسين - الثالث - عدن

شباب رخمة بطل الجمهورية لألعاب القوى

■ كتب - جلال احمد فضل:

اقيمت بمدينة الثورة بصنعاء منافسات بطولة الجمهورية الخامسة لألعاب القوى للفترة من ٢٧-٢٩سبتمبر الماضي بمشاركة ٣٣٤ لاعباً يمثلون ٢٠ نادياً من مختلف محافظات الجمهورية، حيث اقيمت نهائيات مختلف الفعاليات التي اسفرت نتائجها عن الآتي:

النتيجة الفرقية النهائية لفئة (الكبار)

الأول	شباب رخمة	ذمار
الثاني	السلام معبر	ذمار
الثالث	وحدة تريم	ح/ الوادي

النتيجة الفرقية النهائية لفئة (الشباب)

الأول	شباب رخمة	ذمار
الثاني	السلام معبر	ذمار
الثالث	التلال	عدن

النتيجة الفرقية النهائية فئة (الناشئين)

الأول	شباب رخمة	ذمار
الثاني	وحدة تريم	ح/ الوادي
الثالث	هلال فوة	ح/ الساحل

الملاكمة.. عنف وفن نبيل

■ كتب - طلال سفيان:

منذ وجد الإنسان على الأرض وهو يبحث عن مصادر معيشته وبقائه مستخدماً يديه وذراعيه ورجليه. وتدل الآثار التاريخية على أن الانسان الأول مارس الملاكمة كوسيلة للدفاع عن النفس وذلك لطبيعة الانسان وتواجده بين الحيوانات و الطيور المتوحشة في العصور البدائية؛ مما حتم عليه استخدام يديه كسلاح طبيعي للدفاع عن النفس من أجل البقاء. ويعتبر استخدام القبضة أو اليد بهذا الشكل مرحلة هامة في تاريخ الملاكمة باعتبارها الرياضة الوحيدة التي تعتمد على كلتا القبضتين دفاعاً وهجوماً.

نزال الموت

تدل الكتابات الهيروغليفية والنقوش التي وجدت على جدران معابد قدماء المصريين في مقابر (بني حسن) والتي يرجع تاريخها إلى ٧٠٠٠ سنة ق.م، على أن المصريين مارسوا الملاكمة من أجل إعداد الشباب للقتال والاشتراك في الحروب، وتُظهر هذه الآثار ممارسة قدماء المصريين للملاكمة وهم يلفون عدة لفائف تغطي القبضة والساعد حتى المرفق.كما يوجد في متحف روما تمثال للملاكم اليوناني (كيلتوماتشوس) أثناء نزاله مع الملاكم المصري (أريستونيكونس). ويذكر التاريخ أن الملك الإغريقي (بتزاس) كان مولعاً بإقامة حفلات الملاكمة ليشبع تعطشه للموت والدم، حيث كانت تقام الملاكمة بين الصبية في الاعياد والاجازات وغيرها من المناسبات، وكانت تنتهي بموت أحد الملاكمين. وفي هذا الصدد وصفت روايات (هومير وفرجيل) حفلات الملاكمة في تاريخ اليونان القديم بأنها كانت تستعمل الكفوف المصنوعة من الجلد المدهون بشحم الحيوانات وارتداء واقي للرأس من الجلد والتدرب على كيس محشو بالرمل وحبوب التين. ويبدأ الملاكمان بالنزال حتى الموت، ويعد البطلان (أفيوس) و(فريالس) أول متباريين رسميين للملاكمة جاء ذكرهما في ملحمتيْ (الإلياذة والاوديسا)، ودخلت الملاكمة ضمن الألعاب التي كانت تجري بين ولايات الإغريق والتي سميت (بالألعاب الأولمبية) وذلك في الدورة الثالثة والعشرين عام ٦٨٨ق.م، وفاز بهذه البطولة الملاكم (اتوماستوس) ليكون أول بطل أوليمبي في العالم. وبعد غزو الرومان للإغريق عام ١٤٦ق.م، شارك الرومان الإغريق ألعابهم ومناسباتهم المختلفة ومنها الملاكمة التي تميزت وقتئذ بالقوة والعنف من أجل إسعاد الطبقة الحاكمة، حيث كان الملاكمون يغالون في تعذيب بعضهم بارتداء السيور الجلدية المدعمة بالقطع النحاسية والحديدية، وكان النزال يجري بين الرقيق حتى الموت، كما كان النزال خليطاً من الملاكمة والمصارعة وقتال الحيوانات المتوحشة وبدون تحديد مناطق التلاكم في الجسم ولا زمن للراحة.

وكانت تجرى نزالات الملاكمة في مسرح (الكولوزيوم) الذي شيده الامبراطور الروماني (كانوس) عام ٧٢م، وظلت الملاكمة تمارس بهذا الشكل الوحشي كلعبة قتل لمتعة الملوك والمشاهدين المتعطشين للدماء والعنف والوحشية طبقاً لفلسفة كل دولة، حتى سقطت الإمبراطورية الرومانية سنة ٤٧٦م. وظل التاريخ يتذكر محاولات الإمبراطور الروماني(كاليجولا) الذي كان من عشاق الملاكمة ومؤسس بعض قواعدها المتمثلة بأن يكون الملاكم في وضع الوقوف، وعند اصابة أحد الملاكمين يلتزم الخصم بالابتعاد عنه مسافة مناسبة، وأن تكون حلقة الملاكمة مربعة الشكل تحيطها الحبال المتينة.

مرحلة مغايرة

لأكثر من ٧٠٠عام خمد نشاط الملاكمة ولم يعد لها أية فاعلية أو مكانة واضحة، وبعد أن ظهرت الطبقة الإقطاعية وعمت الفوضى والفساد بدأ النبلاء يمارسون ويهتمون ببعض الرياضات مثل (ركوب الخيل والرمي بالسهام، والسباحة والغطس) ومارس باقي الشعب بعضاً من: (المصارعة، الملاكمة، تسلق الجبال)، وفي هذه المرحلة وفي عام ١٢٠٠م وفي إيطاليا وضع القديس (برنارد) أسساً تنظيمية وفنية للملاكمة.

كانت المملكة المتحدة هي أول المهتمين بلعبة الملاكمة من خلال تنظيم اللعبة عن طريق سن بعض القواعد والقوانين والتشريعات لحماية اللاعبين وتوفير الايجابيات المؤدية إلى انتشارها. ويذكر التاريخ أن البريطاني (جيمس فيج) هو أول مدرب للملاكمة، حيث افتتح صالة خاصة بها عام ١٧١٩م ومن تعاليمه أن الملاكمة تستمر حتى يحسمها اللاعب الفائز بالنزال، الأمر الذي دفع البعض إلى المطالبة بالحد من قسوتها وتقنينها بالعديد من القوانين مثل قانون (برتون) ١٧٤٣م حتى قانون (ووكر ١٩٢٠م) الذي أصبح يطبق في اللعبة حتى الآن.

وفي عام ١٨٩٦ تأسس في لندن الاتحاد الدولي للملاكمة AIBA الذي يوجد مقره الرسمي حالياً في سويسرا.

هواة ومحترفون

أصبحت الملاكمة في العصر الحديث منقسمة نوعياً وتنظيمياً وفنياً بين فئتين وهما:"هواة، ومحترفين"، حيث ظهرت الهواية في بريطانيا في القرن التاسع عشر، وذلك بعد إحجام طبقة النبلاء عن المشاركة في الالعاب التي يشترك فيها أبناء الشعب، الأمر الذي أدى إلى التنحي تدريجياً لمفهوم الهواية والاتجاه نحو قبول الجوائز العينية والمالية. ومع المهاجرين إلى امريكا ظهر الاحتراف في الملاكمة والذي يختلف تنظيمياً عن الملاكمة الخاصة بالهواة، حيث لا تدخل الملاكمة الاحترافية في الالعاب الاولمبية، وتقوم الملاكمة الاحترافية على المراهنات ويشرف على اللعبة اتحادان دوليان، ويلعب المحترفون بثمانية أوزان هي "الذبابة، الديك، الريشة، الخفيف، الخفيف المتوسط، المتوسط، الخفيف ثقيل، الثقيل" ويتكون نزال المحترفين من ١٢-١٥ جولة حسب اتفاق المنظمين. أما ملاكمة الهواة فهي تمارس عبر البطولات القارية والاولمبية وتتكون نزالاتها من ٤-٨ جولات زمن كل جولة ٢-٣ دقائق، ويلعب الهواة احد عشر وزناً هي: (خفيف الذبابة، الذبابة، الديك، الريشة، الخفيف، خفيف الوسط، الوسط، المتوسط، خفيف الثقيل، الثقيل، فوق الثقيل)، كما يحق للهاوي الاشتراك مع المحترفين بشرط عدم قبول عودته لملاكمة الهواة.

الرقصة الأخيرة

أصبحت ملاكمة المحترفين ذات مكانة مرموقة في المجتمع ووسائل الإعلام الامريكية والعالمية واصبح الملاكمون المحترفون أكثر شهرة وثراء، وظهر العديد من الابطال في الملاكمة اشهرهم محمد علي كلاي رياضي القرن الماضي واسطورة الملاكمة الذي احرز ذهبية وزن خفيف الثقيل في اولمبياد روما عام ١٩٦٤ ليصبح بعدها بطلاً مطلقاً للعبة حتى منتصف السبعينيات قبل الاعتزال، والذي يعاني حالياًمن مرض بيركنسون المستعصي والذي يصيب الانسان بحالة اهتزاز الاطراف والنطق. وكذلك جولويس بطل العالم للمحترفين من ١٩٤٠-١٩٤٩، وروكي مارشيانو بطل العالم من ١٩٥٠-١٩٥٩، والعديد من الابطال مثل: جوفريزر، وجورج فورمان، وسبنكس، ولاري هولمز، وهو لفيلد، ومايك تايسون، ولينوكس لويس. كما ظهر البطل العالمي البريطاني من أصل يمني نسيم حامد بطل العالم في وزن الريشة من خلال مشوار ٣٦ انتصاراً منها ٢٩ بالضربة الفنية القاضية وخمسة بالنقاط وهزيمتين آخرها فقد فيها لقبه العالمي أمام المكسيكي بيريرا عام ٢٠٠١م، ليلوح في الأفق نجم يمني أخر هو الامريكي ابراهيم مهتار المسوري المعروف باسم (ريان) والذي احترف الملاكمة منذ عام ٢٠٠٣م بثلاث مباريات منتصرة مكملاً لدرب البرنس بعد رقصته الأخيرة.

قفازات بدائية

منذ منتصف الستينات من القرن الماضي دخلت لعبة الملاكمة بشكل رسمي في مدينة عدن عندما تولت إدارتها اللجنة العليا لألعاب القوى في الشطر الجنوبي من الوطن سابقاً، وفي تلك الفترة اشتهر العديد من اللاعبين أبرزهم صالح الشعيبي وأمين قحافة وغازي مبارك وعلي سوداني وعادل النجار وحسين اليافعي وحامد العصار والميسري، كما برز من جيل السبعينات أحمد جُميع ومحمد وطني وباسل جاوي واحمد ياسين والبيضاني ومن رعيل الثمانينات اشتهر كلاً من رائد نعمان وخليل شمسان ونجيب مكرد ووليد عبيد وسند جعفر ونصر علي وأحمد السقاف. وفي عهد الوحدة اليمنية تأسس اتحاد مستقل للملاكمة، إلا أن اللعبة مازالت تعاني من شحة الامكانيات وعدم الاهتمام مع انعدام قاعدة الممارسة الرياضة للملاكمة في اليمن. ومع هذا استطاعت الملاكمة اليمنية ان تقفز خطوات فوق ظروف واقعها إذ حققت انجازات على المستوى العربي وبإشراف المدرب الوطني رائد علي نعمان وذلك بتحقيق الملاكمين عرفات الجزار والعماري ميداليتين برونزيتين في البطولة العربية في القاهرة العام ٢٠٠١، كما حقق بطل اليمن في الملاكمة احمدالسلامي الميدالية الذهبية لوزن (٥١ كجم)، وحقق بهجت السيد الميدالية البرونزية في وزن خفيف الذبابة (٤٨ كجم) في البطولة العربية في القاهرة يونيو الماضي.

■ كتب - عبد الحكيم هلال:

بفارغ الصبر.. ينتظرنا رمضان، أو ننتظره..!! تبدو المسألة احتمالية أكثر، في"من ينتظر الآخر؟"..!! الا ان الحقيقة أن الشهر الكريم حل علينا، لتنقلب الحياة التي يعيشها اليمني طوال (١١) شهرا، الى أخرى..
ليس فقط في تحولات الليل والنهار.. إنما في أسلوب حياته اليومي وعاداته... الأمر الذي ينعكس حتما على الفرد والمجتمع، والبيئة، وحتى الاقتصاد، والسياسة، والثقافة،ومناحي أخرى عديدة..
وبنظرة سريعة يمكننا قبل الولوج في أجزاء من التفاصيل، تلخيص تلك المتغيرات إجمالا، بالأمور التالية: المناخ والبيئة، جدول الأعمال اليومي والشهري، الحركة التجارية والاستثمارية، التغيرات الصحية، المدخلات الثقافية، التغيرات السكانية، التغيرات الاجتماعية... الخ.

بانوراما شهر ليس ككل الأشهر

رمضان اليمنيين.. حافل بالازدهار التجاري والتنوع والانقلابات الثقافية

البداية: استقبال حيوي متنوع

ربما سمع البعض خلال الأيام القليلة التي تسبق رمضان، من يقول " الجو جو رمضان " و بالطبع، يتحول الجو لديك مباشرة الى " جو رمضاني "، الا أن الجو في أول أيام رمضان يتمتع سنويا بالقدرة على الانقلاب الكلي عن اليوم الذي يسبقه، وربما كان ذلك بنسبة ٩٠٪ من تفاصيله..

والملفت أن الأيام التي تسبق رمضان، تكون أيام تجارية أكثر منها أسلوب حياة، وتنتعش المنتوجات المحلية والمستوردة، الا ان نسبة الأخيرة تزداد أكثر، وتتمثل تلك الحركة بازدياد معارض التسوق المستحدثة، خصيصا لهذا الشهر، ويتكاثف عدد زوار السوبر ماركيتات الكبيرة، بشكل كبيرجدا، الى جانب تفنن أصحاب المحلات المتوسطة برصف المنتوجات والمستعملات الرمضانية جوار الأبواب، بينما تظل البقالات، والدكاكين الصغيرة، منكفئة على زبائنها الذين يقلون هذه الأيام، وتنتظر مرور الأيام العشرة الأولى من الشهر لتزدهر، كما يصف ذلك "مأمون" وهو صاحب بقالة متوسطة في شارع "١٦" ويرجع ذلك الى أن السكان المحليين في منطقته يتجهون إلى السوبر ماركيتات الكبيرة لشراء حاجياتهم الرمضانية خلال هذه الأيام القليلة التي تسبق رمضان، وعند انتهائها من مخازنهم يضطرون للشراء منه..!!

بورصة القات الرمضاني

القات هو الآخر يستقبل رمضان بارتفاع حاد في الأسعار، ثم ما تلبث أن تبدأ أسهمه بالخفوت تدريجيا من بعد الأسبوع الأول من الشهر.. ليواصل انحداره الى أقل مستوى له حتى نهاية الشهر، ثم يبدأ بالارتفاع قبل نهاية الشهر بيوم أو يومين لزوم العيد..

ويرى مراقبون لشؤون القات أن أسعاره ستنخفض منتصف هذا الشهر الى أدنى مستوياته بسبب غزارة الأمطار التي شهدتها بلادنا الأشهر الماضية، بشكل لم يكن متوقعا، إلا أنهم استثنوا ذلك الانحدار السعري في المناطق الباردة جدا مثل أمانة العاصمة وذمار والمناطق المجاورة لها. ويعتبر القات المكون الأساسي للجلسات الرمضانية المسائية التي تبدأ من بعد صلاة التراويح وتستمر حتى منتصف الليل، وفي أحد التصريحات القريبة جدا أورد أحد المسؤولين في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، لصحيفة الثورة الرسمية، بعض نسب استهلاك اليمني لبعض المنتوجات، قال إن القات يشكل نسبة ١٥٪ من سلة استهلاك الفرد اليمني، وأعتبر أن انخفاض سعره يساعد على انخفاض التضخم..!!

الحركة التجارية

يتحول رمضان الى سوق تجاري كبير، إذ تتنوع متطلباته الغذائية، والاحتياجية والتكنولوجيه، والاتصالية. فبالنسبة للغذاء تضاف الى السُفرة اليمنية وجبات لا تكاد تظهر الا فيه، مثل المهلبية، والبودنج، والسمبوسة، والباجيه،واللحوح، وغيرها، بينما يزداد الطلب على مواد استهلاكية أخرى يقل شراؤها في سواه، مثل الزبادي، والدقة، والروائي، والمشروبات مثل الكركديه، والشعير و.. و.. و...

ويؤكد " الشرعبي " –صاحب بقالة– أن الشوربة والمهلبية، والبودنج، والزبادي، من أكثر المبيعات في هذا الشهر، إضافة الى رقائق السمبوسة..

عربيات السمبوسة والباجية، والمحليات والشعير، والتمر، هي الأكثر ظهورا من بين الأشياء التي تستطيع مقارنتها ببقية الأيام العادية. ويعول محمد قاسم – من محافظة إب – على شهر رمضان لكسب مصروف العيد له وأسرته من خلال عربيته التي تحوي كميات من التمر، وقال إنه مستعد لبيع السمبوسة والباجية خلال اليومين القادمين من الشهر، مؤكدا أنه يقوم بهذه التجارة من رمضان الى آخر، ويقول إنه كسب مبلغا محترما العام الماضي..!!

الكثافة السكانية

يعمل هذا الشهر على زيادة عدد سكان المدن بنسبة كبيرة جدا، نتيجة الهجرة الداخلية للتجارة وكسب الرزق، ويشتغل معظم الداخلين في بيع الاحتياجات الغذائية للصائمين، والملابس التي يكثر الاقبال عليها استعدادا لعيد الفطر من بداية الشهر إلا أن حركة الملابس التجارية تتصاعد خلال العشر الأواخر من الشهر بشكل كبير جدا..

أدوات المطبخ يكثر الإقبال عليها في الأيام الأولى من الشهر الى جانب الأجهزة التلفزيونية، وأجهزة القنوات الفضائية، والثلاجات.. وتعلن المحلات التجارية الكبيرة عن تخفيضات وتنزيلات كبيرة في أسعار تلك الأجهزة، لإغراء المستهلكين الذين لا يحلوا لغالبيتهم الشراء إلا خلال هذا الشهر..

وإذا نظرنا الى الحركة التجارية الكلية خلال هذا الشهر سنجد أنها تفوق أي شهر آخر، وقد نكون مبالغين إذا قلنا إنها قد تفوق الحركة التجارية لنصف سنة، وهو ما يؤكده أحد تجار بيع المواد الغذائية بالجملة في شارع "١٦".. بأمانة العاصمة.

الانسحاب الثقافي

تشكو كافة الصحف من انخفاض نسبة مبيعاتها الى النصف، ولذلك تلجأ بعض الصحف الى التوقف قبل نهاية الشهر بأسبوعين باسم إجازة العيد.. بليغ الهمداني يعتبر ان مطالعة الصحف في رمضان أمر صعب للغاية، فهو كما يعتقد أن لشهر رمضان نكهة أخرى، بمشاهدة التلفزيون، كما أن الصحف في هذا الشهر تكون مملة ولا يوجد بها شيء يستحق القراءة، بحسب اعتقاده، ويعترف أنه من غيرالمداومين على قراءتها في الأيام العادية الا للضرورة، وأحيانا يستمر فترات طويلة في المتابعة، لكنه قال أن شهر رمضان غالبا ما يمر دون ان يشتري صحيفة واحدة..!!

وتعتبر مشكلة قراءة الصحف في رمضان ذات ارتباطات متنوعة منها الانكفاء على متابعة أخبار التلفزيون، الى جانب أنه شهر كريم يستغل فيه الناس فراغهم لقراءة القرآن الكريم، ويقول محمد – عامل في مكتبة في شارع حدة – إن الإقبال على شراء الصحف في رمضان مقتصر فقط على بعض المداومين عليها، ويؤكد أن الأسبوع الثاني من الشهر يبدأ عدد القراء بالتناقص، ويزداد تناقصا خلال الأسبوع الثالث والرابع..الا انه يؤكد أن أكثر الصحف مبيعا في هذا الشهر هي الصحف الرسمية لاحتوائها على مسابقات رمضانية..!!ويضيف بأن بعض المجلات الخارجية تنتهي من السوق بسبب المسابقات والجوائز المغرية التي فيها..

وبالنسبة للإقبال على الكتب يقول إن الكتب الدينية هي الأكثر إقبالا خلال هذا الشهر..

ويرى عبد الكريم سعيد – وهو طالب قال انه متابع للصحف – أن سبب تناقص عدد القراء يرجع الى سفر الكثيرين الى العمرة، الى جانب الإجازة الدراسية التي يعود فيها الطلاب الى قراهم لاسيما الأسبوعين الأخيرين من الشهر، وكذا انشغال البعض بمطالعة الكتب الدينية خلال هذا الشهر..

إلا أن الأمر الذي قد يعوض المدخلات الثقافية خلال هذا الشهر ربما ينحصر على بعض المقايل وجلسات القات المرتبطة بشخصيات سياسية وثقافية واجتماعية، وأكاديمية، من خلال الذكر وقراءة فصول أو مواضيع من كتب دينية أو ثقافية، أو تاريخية أو غيرها. ومثل هذه المجالس تنتشر في عواصم معظم المحافظات اليمنية، وبعض القرى..

العمل الاجتماعي

إذا سألت فقيرا أو متسولاً: ماهو أفضل الشهور لديك؟، حتما ستكون إجابته معروفة؛ فالفقراء المعوزون يجهزون كشوفات بأسماء الأغنياء والتجار الذين سيقفون أمام بيوتهم ومحلاتهم التجارية للحصول على زكاة هذا الشهر..وينام البعض جوار أسوار الأغنياء حتى لا يعود اليوم التالي ويمسك سرة (طابور) من جديد..!!

الجمعيات الخيرية تعمل هي الأخرى على توزيع الطعام، وعمل الافطارات الجماعية، وتوزيع الملابس والزكاة على الفقراء..

التجار المغتربون يرسلون زكاتهم الى من يثقون بهم لتوزيعها على قراهم..

الجيران يتلمسون جيرانهم، والناس تخف أيديهم وترق قلوبهم بالصدقات، عند خروجهم ودخولهم المساجد، وذهابهم وإيابهم من السوق.، هذا الأمر هو الآخر يعمل على زيادة الهجرة الداخلية من القرى الى المدن، خلال هذا الشهر، إذ يهجر الفقراء قراهم ومساكنهم بقصد الاسترزاق من المدن.

التغيرات الصحية

القضية الصحية يمكن الإشارة إليها من شقين متناقضين، فبينما اعتبر الصيام طريقة صحية لعلاج المعدة والتخفيف من السمنة، وتقليل الأمراض، وأشياء أخرى، إلا أن بالإمكان الإشارة إليها من جانب كثرة الإصابات بأمراض المعدة، بسبب تغير أصناف الطعام من ناحية وشراء المواد المكشوفة أو تلك التي تعامل بشكل غير سليم ونظيف أثناء تجهيزها أو عرضها، أو بسبب إكثار الطعام أثناء الإفطار، وهو ما يؤدي الى ازدحام المستشفيات والعيادات الخاصة للعلاج.. "وهو ما يؤدي بدوره إلى حراك تجاري، للعيادات الخاصة والصيدليات..".

هكذا هو رمضان اليمنيين.. كما هو شهر للعبادة والطاعة وتغليب الروح على الجسد، فإنه أيضا شهر للحراك التجاري والتنوع الحيوي، والتكافل الاجتماعي.. وازدياد عدد المنتفعين به دينيا ودنيويا..

تقبل الله منا جميعا صيامه وقيامه، ورزقنا من خيراته.

عمود كهربائي يتربص بأرواح طالبات «أسماء»

■ كتب - فتحي الاغبري:

شكا أهالي حارة الغدير في الدائري الغربي، أمام بوابة مدرسة أسماء للبنات ،من الاخطار التي يواجهونها باستمرار والناتجة عن عمود الكهرباء المتهالك أمام بوابة المدرسة والتي تمتد منها وإليها الكابلات بعشوائية كشبكة العنكبوت.

لا يوجد أي تفاعل من الجهات الرسمية مع شكاوينا

هكذا بدأ مصطفى الجبري –صاحب مغسلة يقع العمود جوار بابها مباشرة– وأضاف قائلاً لـ"النداء": لقد طالبنا المؤسسة العامة للكهرباء ممثلة بالمنطقة الثانية بوضع حل لعشوائية الربطولوضع العمود نفسه الذي أصبح آيلا للسقوط، وطالبناها بإستخدام المد الأرضي خاصةً في الشوارع الرئيسية التي تزدحم بالسيارات والمارين، فهذا العمود قد تعرض لعدة صدمات بسبب موقعه القريب من الشارع وليس له حماية حديدية أو خرسانية مما جعله عرضة لحوادث كثيرة ومستمرة تؤدي إلى تساقط كابلاته المهترئة. موفظو المؤسسة العامة للكهرباء (المنطقة الثانية) دائماً ما يقومون بالفصل على من لا يسددون الفواتير من على هذا العمود ولا يكلفون أنفسهم عناء أخذ الاحتياطات اللازمة لمنع سقوطه أو تغييره أو تخفيف وتنظيم حمولته، من الكابلات.

وعن المأساة الكهربائية قال الجبري تحدث باستمرار ماس كهربائية؛ ففي شهر يونيو الماضي سقط كيبل أدى إلى انقطاع التيار وعندما طالبنا باصلاحه وجهت المنطقة بأن يتحمل تكاليف الاصلاح المواطنيون أصحاب المحلات المجاورة، فهل أصبحت المؤسسة غير قادرة على حل مشاكلها لتحملها المواطنين، مع أن العمود في شارع رئيسي واصلاحه مهمة المؤسسة ويكفي أن يتحمل المواطنون تكاليف إعادة الانقطاعات المجاورة لمنازلهم بدون وجه حق.

فتحي الظهرة –صاحب محل مجاور للعمود المتهالك علق قائلاً:"العمود يحتضر، وأكد أنه شاهد مرات عدة تصاعد نيران من العمود ناتج عن احتراق الأسلاك.

فهل احتضار العمود الكهربائي نذير بإحتضار العديد من الأرواح وكم ستكون الكارثة مأساوية لو سقط أثناء خروج الطالبات من المدرسة والتي يزدحم الشارع بهن مرتين في اليوم في الفترة الصباحية والمسائية، ساعتها فلن تكون كارثة بل يحق لنا أن نسميها جريمة مكتملة الاسباب، كون الاستهتار بأرواح الآخرين يوصلنا إلى هذه النتائج.

حسب الشبيبي مقيم في الشقة التي تطل نوافذها على العمود اعتبره " استهتاراً بأرواحنا، وتسيب واهمال متعمد، نتيجة للحالة المزرية التي وصلت إليها الشبكة.

مسؤولية الحفاظ على سلامة الطلاب تتحملها الجهات الرسمية كوزارة التربية والتعليم والمؤسسة العامة للكهرباء (المنطقة الثانية) والمجلس المحلي بمنطقة معين– هذا ما قاله لـ"النداء" عبدالله الشيعاني، طالب جامعة صنعاء وطالب الجهات الرسمية بوضع حل جذري لذلك والكف عن الاهمال والاستهتار بالأرواح، وأكد رئيس المجلس المحلي، مدير عام المديرية شوقي أحمد اسماعيل لـ"النداء" وجود تآكل في الشبكة وقال:" نقوم باتخاذ الاجراءات اللازمة ونوجه مذكرات للجهات المعنية لتفادي أي مشكلة لاحقة تتعلق بموضوع الشكوى تفادياً للإضرار بأرواح الناس".

وعن تقييمه للخطر قال: ما في شك بأننا ندرك مدى الخطر وما تنذر به هذه الشبكة. وحمل مؤسسة الكهرباء وغيرها من الجهات مسؤولية الحفاظ على سلامة المواطنين واتخاذ اجراءات سريعة في القضايا التي تصلهم، كشكاوى أو نقد.

وأمامنا: أمر رئيس المجلس المحلي، مدير المديرية مدير مكتبه بتوجيه مذكرة عاجلة بالأمر إلى وزير الكهرباء.

واتجهت "النداء" صوب أحمد جبر مدير عام المنطقة الثانية بالمؤسسة العامة للكهرباء، وعرضت عليه شكوى مرفوعة من المواطنين للجهات الرسمية عبر "صحيفة النداء"، فوجه مدير التوزيع (لسرعة الاصلاح قبل رمضان: أهتموا)، ومع أن مدير المنطقة كان سريعا بتجاوبه مع الشكوى، وأمهرها قبل توقيعه بعبارة "اهتموا"، إلا أن المواطنين شككوا بجدية تجاوب المنطقة معهم وقالوا إن المنطقة لم تتجاوب مع شكاويهم المتكررة.

مدير المنطقة رفض الاجابة عن إستفساراتنا ورد قائلاً:" عندنا أمر من الوزير بعدم التصريح لأي وسيلة إعلامية".

ويبدو أن الوزير بات يخشى الصحافة لسبب ما.. إلا أن مشكلة بسيطة الحل مثل المشكلة التي تطرقنا إليها.. ربما تكون نتائجها وخيمة..

وإذا كانت مشكلة العمود الكهربائي بجوار مدرسة أسماء –الدائري– قد طرقتها "النداء" اليوم لإزدياد شكوى القاطنين جوار الخطر، فإن أعمدة كهربائية كثيرة –لم تجد من يتناولها– ربما تكون أسوأ حالا، فقد أكدت سهام الحكيمي –مديرة إدارة محو الأمية في منطقة معين– أن عموداً كهربائياً آخر، يستقر داخل حوش مدرسة أسماء، يمر بحالة إهتراء مماثلة وهو الأشد خطراً على الطالبات. كونه يقع داخل حوش المدرسة!

"النداء" حاولت زيارة مديرة المدرسة إلا أنها لم تفلح بسبب ما! قيل إن المديرة مشغولة..

المجد

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء ٥ اكتوبر ٢٠٠٥ العدد (٢٨) Wed. 5 Oct. 2005 No. (28)

ضريبة المهنية

يتعرض الزملاء في موقع "نيوز يمن" الاخباري لهجمة ضارية منذ أيام، بلغت حد إنكار وجود الموقع ذاته، كما جاء في بلاغ وزعه أمس مكتب الشيخ عبدالمجيد الزنداني يتحدث عن "ما يسمى نيوز يمن"!

موقع "نيوز يمن" الاخباري الذي يديره الزميل نبيل الصوفي، هو الأحدث عمراً في اليمن، لكنه فرض نفسه، بفضل الموضوعية والدقة اللتين يلتزمهما، كواحد من أهم وسائل الاعلام اليمنية.

وإلى الموضوعية والدقة في تغطيته للأحداث، يتشبث الموقع، بشكل يثير الاعجاب، وقبله التعاطف، باستقلاليته، نائياً عن أية محاولات لتوظيفه في خدمة أي طرف بدواعي العقيدة والعصبية، أو بإغراءات المغنم والسلامة.

وفي الحملة المشبوهة ضد الموقع ظهر المنافحون عن العصبية الحزبية والصفوية العقيدية مدافعين، ويالللعجب! عن أهل الغنيمة، في تجل آخر لمحنة الصحافة الحرة في اليمن التي يُراد تحويلها مصباً لسموم الساسة، وموضعاً لتفريج توترهم الناجم عن رعونة أفعالهم، لا عن تقارير صحفية كما يزعمون.

● الصوفي

مناشدة لرئيس الجمهورية بالعفو عن جندي أدين بسببه

■ إب - إبراهيم البعداني

ناشدت اللجنة الشعبية للدفاع عن الحقوق والحريات في إب رئيس الجمهورية التدخل للإفراج عن الجندي عبد الوهاب قاسم الذي يقبع في السجن منذ أكثر من عام بتهمة سب الرئيس.

عبدالوهاب قاسم من مدينة جبلة وهو أب لسبعة أبناء، والدته توفيت بعدما سجن، ووالده يعاني من مرض عقلي. وكان أدين العام الماضي بتهمة سب رئيس الجمهورية وعوقب بالسجن لمدة سنتين ودفع غرامة بمبلغ مائتي ألف ريال.

وقال بيان اللجنة إن أبناء السجين يعيشون حياة التشرد في شوارع المدينة بعدما قطع راتبه الشهري، وكذلك هو حال والده.

وأهابت اللجنة برئيس الجمهورية التوجيه بالعفو عنه "رحمة بأولاده الذين تشردوا وتركوا المدارس واصبحوا عرضة للانتهاك".

ملتقى المرأة ينتقل إلى المرحلة الثانية من برنامج حقوق النساء في الاسلام

ينظم ملتقى المرأة للدراسات والتدريب بعد ظهر غد الخميس، الاجتماع التشاوري لمناقشة المرحلة الثانية من برنامج "حقوق النساء في الاسلام" بحضور عدد من الباحثين وقادة الفكر الاسلامي ونشطاء حقوق الانسان، وممثلين عن المنظمات غيرالحكومية.

وفي بلاغ صحفي اعتبرت سعاد القدسي رئيسة الملتقى أن هذا البرنامج حقق نجاحاً كبيراً في مرحلته الأولى، وتمكن من تدريب حوالي٣٠ قائدا من النساء والرجال للعمل في نشر الوعي الحقوقي وتحديات حقوق النساء في الاسلام.

وقالت القدسي إن المرحلة الثانية من البرنامج ستنفذ أيضاً بالتعاون مع المؤسسة الالمانية GTZ، وسينتقل إلى الجانب التطبيقي والفعلي في مجال الحياة اليومية لمشاركة النساء في مختلف المجالات، لاجل تحقيق المواطنة المتساوية. □ ..

عودة منصور وأروى

● أروى

عادل الزميل منصور هائل وزوجته الكاتبة أروى عبده عثمان بعد خمسة أشهر عمل قضياها في الاسكندرية.

«النداء» ترحب بالزميلين القديرين وترجو لهما دوام التوفيق.

إصبروا.. لما الصراب!

سلوى صنعاني

أخيراً أصدرت السلطات اليمنية توجيهاتها بالعفو عمن وصفتهم بمرتكبي أعمال الشغب والتخريب إثر المظاهرات الساخطة المناهضة للجرعة القاتلة لبؤساء وبسطاء اليمن يومي ٢٠ و٢١ يوليو الماضي.

فهلوة أو محذقة أو مطلق من المسميات التي تأتي تحت لواء " بلطجة حكومته" التي اطلقها وقلب البلد رأساً على عقب، وغادر إلى الخارج للاستجمام فرحاً بالانجاز العظيم غير عابئ بما يعانيه ضحاياه من ويلات وجور سياسة حكومته.

ثم وعقب تصدي السلطة بالمدفع والدبابة لشرفاء هذا البلد ووصفهم بالمشاغبين والمخربين وسقط من سقط من الشهداء، جاءتنا بأكذوبة عجيبة أطلقت عليها مسمى "استراتيجية الأجور".

كنا نخوض في نقاش عائلي حول هذه الاستراتيجية التي كانت نوعاً من ذر الرماد في العيون... كانت الجدة سعدة بالقرب منا تؤدي صلاتها، وعندما انتهت توجهت لنا بالسؤال: "شوه هذه اللي تقولوا عليها مكينة للأجور، شوه بايطبعوا فلوس وبايندو لنا، علشان نشتري حاجاتنا؟". ضحك البعض بينما رديت على سؤالها لأتقي أسئلتها المتناسلة:" نعم مكينة بايعم الخير بها"، وتركتها واحلامها الوردية التي اجزم أنها سراب.

اعود على ذي بدء: مضينا في تذكر الأحداث وواصلنا النقاش... الحكومة بدأت بالعساكر، صرفت الزيادة لهم فوراً... تساءل البعض: لماذا؟ أجبت بدون أي رتوش: لأنهم الآلة التي ستضرب بها أي رأس يرتفع وتخرس أي لسان يطالب بحقه، ألم تتصدى للشعب بالعساكر وهم ابناؤه؟! ولكنها الأوامر العسكرية وقد سارعت إلى صرف مرتباتهم مع زيادة متفاوتة من عسكري لآخر. أما المدنيون ففي وقت لاحق. وهي بهذا التفاضل قصدت إتقاء شرهم، لأنهم أول المتمردين عليها أو سيكونون أول المتمردين عليها، خصوصاً وأنهم ملكة سلاح، أو ربما مكافأة لهم على أداء واجبهم يومي ٢٠ و٢١ يوليو الماضي.

أجزم بأن أعماق هؤلاء العساكرموجعة، ويعيشون حالات نفسية عسرة "لأن الضمير جلاد لا يرحم" عندما يدركون مدى الاجحاف الذي لحق بالناس والاكذوبة التي فرضت عليهم وهي رفع الاجور، حين كشفت حقائق قانونها رقم ٤٣ لعام ٢٠٠٥م تحايل الحكومة لا على حقوق الموظفين المدنيين، بل وعليهم أيضاً وفي الطريق ضيف كريم هو شهر رمضان وفي اعقابه عيد الفطر والزيادة تقول الحكومة إنها تأخرت في الطريق والاسعار تحلق في العالي.

في هذا التوقيت نشطت مؤسسات الخدمات الهاتف، الكهرباء، المياه، برفع تعريفة خدماتها ولم تقف عند هذا الحد، بل سلت سيفها وسوطها لتجلد ظهر المواطن البائس بإجباره على دفع مستحقاتها، وذهبت إلى فصل تيار الكهرباء عن أسر أمضت الليل في ظلام دامس وحر لا يطاق، وصمتت الهواتف بعد إنتزاع حرارة الحياة منها، كما سارعت الهيئة العامة للمياه بقطع المياه كعقوبة كلها مجتمعة على رأس هذا المواطن المتلهف.. الفاغر فاه والشاخص نظره باتجاه الزيادة المعلقة في حكم الغيب.

أما الأسواق فقد ولعت نيرانها مما جعل المواطن نبا عن ارتيادها رغم احتياجه لحاجاته البسيطة وتجنباً لأصحاب الدكاكين الذين يطالبونه بمستحقاتهم.

كل هذا يحدث في ظل الاحتفالات البهيجة بالذكرى ٤٣ لثورة سبتمبر ولعل أبرز منجزاتها، الحال الذي اوصلت المواطن إليه حكومة باجمال. هكذا الناس استقبلت العيد، وهكذا تستقبل رمضان وهي بإنتظار الزيادة التي علقت عليها الآمال مستعينة بالصبر عملاً بالمثل الشعبي "إصبروا... لما الصراب" ورمضان كريم رغم أنف الجلادين وكل عام ونحن بخير.

حملة غبية على قرار نقابي

■ كتب - سامي غالب:

قرار مجلس نقابة الصحفيين بعدم المشاركة في اجتماعات المكتب الدائم لاتحاد الصحفيين العرب لهذا العام أثار، وما يزال، ردود أفعال متباينة في الوسط الصحفي هناك من أيد القرار لاعتبارات عديدة أهمها ضعف كفاءة الاتحاد العربي الذي أدى إلى سيطرة الطابع البروتوكولي على اجتماعاته وغلبة الشخصنة والشللية في علاقاته على حساب المؤسسية التي ينص عليها النظام الداخلي. وفي المقابل ظهر من رأى في القرار إضراراً بالنقابة وتقويضاً لعلاقاتها بالمنظمات الخارجية.

لا ضَير في أي نقاش حول قرارات مجلس النقابة مادام أطرافه ملتزمين الموضوعية والدقة والإنصاف، لكن بعض ما نشر الأسبوع الماضي انزلق إلى التحريض المكشوف على أعضاء المجلس عبر تحوير الحقائق وتلفيق الاتهامات لتبرير " حكم جاهز" بفشل النقابة.

وأشد ما يثير الحفيظة، في حملة الغيورين الطارئين على الاتحاد العربي والقومية العربية، ممارستهم الاسقاط على الزميلين ذكرى عباس الوكيل الثاني للنقابة ومروان دماج الأمين المالي، باستخدام مذكرة مُسربة من مكتب رئيس الحكومة تتضمن توجيهاً بصرف بدل سفر لكل منهما. ومغزى تسريب المذكرة التي اطلع عليها الزميلان منشورة في إحدى الصحف، تشويه موقفهما الملتزم بقرار الهيئة التي ينتميان إليها، والقاضي بعدم المشاركة في اجتماعات القاهرة، من خلال الإيحاء بأنهما قبضا بدل السفر رغم بقائهما في صنعاء.

الزميلان ذكرى عباس ومروان دماج لم يسافرا إلى القاهرة ولم يقبضا قيمة بدلات سفر.

والقرار الذي اتخذ الاحد قبل الماضي في جلسة رأسها النقيب الزميل محبوب علي نص على عدم مشاركة (وليس انسحاباً أومقاطعة) النقابة في اجتماع القاهرة، والزميل محبوب علي شارك بصفته نائباً لرئيس الاتحاد. ولا يُغير من حقيقة الأمر إنتحال البعض صفة تمثيل النقابة أو تصوير وجود النقيب في اجتماعات القاهرة تمثيلاً شرعياً للنقابة، مثلما أن الحملة الغبية التي يديرها حفنة من الحمقى ضد النقابة لن تحرف الانظار عن المهرجين الذين يخشون زوال مصالحهم الضيقة (بما في ذلك بدلات السفر في زيارات خاصة)، فيبدون مقاومة ضارية لأية خطوات يتخذها المجلس باتجاه مأسسة النقابة، وإذا حبطت مقاومتهم تدثروا بقضية نبيلة وهذه، كما ذهب القول المأثور، الملاذ الأخير لمعطوبي الضمائر.

أمل الباشا تنتقد عداء الحكومة للمنظمات الأهلية

إسكان الفئات المهمشة في ندوة للشقائق

انتقدت أمل الباشا رئيسة منتدى الشقائق العربي لحقوق الانسان، طريقة تعاطي الحكومة اليمنية مع المنظمات غير الحكومية. وقالت في "الندوة الاحتفالية باليوم العالمي للموئل": إن الجهات الحكومية لا تؤمن بالتكاملية مع المنظمات غير الحكومية، بل تنظر اليها باعتبارها منافساً لها.

الندوة، التي نظمها منتدى الشقائق في مؤسسة العفيف الثقافية الأحد الماضي، بحثت "إشكالية واقع إسكان الفئات المهمشة في اليمن"، وحَمَلت رئيسة المنتدى، في كلمتها الافتتاحية، بشدة على وزارة الاسكان التي قاطعت الفعالية.

● الباشا

وأضافت: أردنا من خلال ممثلي الوزارة (أن نتعرف) على سياسات الحكومة اليمنية منذ قيام الثورة لإدماج هذه الفئات.

وعلاوة على ورقة للمهندس نبيل عبدالحفيظ عن الحق في السكن الملائم في ضوء الاتفاقيات الدولية، عُرض في الندوة فيلم تسجيلي عن أوضاع الفئات المهمشة في اليمن، من انتاج مركز التوثيق الاعلامي المرئي في تعز، ومنتدى الشقائق. كما شاهد الحضور تقريراً للزميل مراد هاشم مدير مكتب الجزيرة، كُفّ بالصورة والكلمة معاناة الفئات المهمشة (الأخدام)، والتقرير كان أُعد لبرنامج "مراسلو الجزيرة" الصيف الماضي.

طبعت بدار المجد للطباعة والنشر ت: ٢٢٨٩٩٤